ومعلوم أن المقصود بالخطاب الإفهام، وهذا لم يستفد من الخطاب الإفهام، فـإن الحق لم يسـتفده من الخطاب بل من عقلـه، والمعـنى الـذي دلّ عليه الخطـــــاب الدلالة المعروفة لم يكن المقصـــــود بالخطاب إفهامه، وذلك المعـنى البعيد الـذي صـرف الخطاب إليه، قد كان عالمـاً بثبوته بـدون الخطـاب، ولم يدله عليه الخطــاب الدلالة المعروفــة، بل تعب تعباً عظيماً حتى أمكنه احتمال الخطـاب لـه، مع أنه لا يعلم أن المخاطب أفـاده بالخطـاب، فلم يكن في خطاب الله ورسـوله على قـول هـؤلاء، لا إفهـام ولا بيان، بل قولهم يقتضي أن خطاب الله ورسوله إنما أفاد تضليل الإنسان، وإتعـاب الأذهـان، والتفريق بين أهل الإيمـــان، وحصـــول العـــداوة بينهم والشـــنآن، وتمكين أهل الإلحـــاد والطغيـــان، من الطعن في القرآن والإيمان.

وأما إن لم يكن عنـــده ما يعـــارض النص، مما يسـمى رأيـاً ومعقـولاً وبرهانـاً ونحو ذلـك، فإنه لا يجـزم بأنه ليس في عقـول جميع النـاس ما ينـاقض ذلك الخبر الذي أخبر الله به ورسوله.

ومن المعلوم أن الدلالات التي تسمى عقليـات، ليس لها ضابط، ولا هي منحصرة في نوع معين، بل ما من أمةٍ إلا ولهم ما يسمونه معقولات.

واعتـــبر ذلك بأمتنـــا، فإنه ما من مـــدة إلا وقد يبتدع بعض الناس بدعاً: يزعم أنها معقولات.

ومعلــوم أن عصر الصـحابة وكبـار التـابعين لم يكن فيه من يعـــارض النصـــوص بالعقليـــات، فـــإن الخـــوارج والشـــيعة حـــدثوا في آخر خلافة عليّ، والمرجئة والقدرية حدثوا في أواخر عصر الصـحابة، وهؤلاء كانوا ينتحلـون النصـوص ويسـتدلون بها على

قــولهم، لا يــدّعون أنهم عنــدهم عقليــات تعــارض النصوص.

ثم أتبـــاع هـــذه الطوائف يحـــدثون من الحجج العقلية على قول متبوعهم ما لم تكن عند متبوعهم، فيكون –بزعمهم- قد تـبين لهم من العقليـات النافية ما لم يتبين لمتبوعهم.

واعتبر ذلك بما تجـده من الحجج لأبي الحسـين البصــري وأمثاله مما لم يســبقه إليها شــيوخه، وما تجده لأبي هاشم، ولأبي علي الجبـائي، وعبد الجبـار بن أحمد مما لم يسبقهم إليها شيوخهم .

بل أبو المعـالي الجويـني، ونحـوه ممن انتسب إلى الأشعري، ذكروا في كتبهم من الحجج العقليات النافية للصــــفات الخبرية ما لم يـــــذكره ابن كلاب والأشــعري وأئمة أصــحابهما، كالقاضي أبي بكر بن الطيب وأمثالــه، فــإن هــؤلاء متفقــون على إثبــات الصفات الخبرية، كالوجه واليد، والاستواء.

فتــبين أن من جــوز على خــبر اللــه، أو خــبر رسوله، أن يناقضه شيء من المعقـول الصـريح، لم يمكنه أن يصدق بعامة ما أخـبر الله به ورسـوله من الغيب، لا سـيما والأمـور الغائبة ليس للمخـبرين بها خبرة يمكنهم أن يعلموا بعقولهم ثبـوت ما أخـبر بـه، أو انتفــاء جميع ما تتخيله النفــوس من المعارضــات له.

بل إذا كانت الأمور المشاهدة الحسية، وما يبنى عليها من العلوم العقلية، قد وقع فيها شبهات كثـيرة عقلية تعارض ما علم بـالحس أو العقـل، وكثـير من هــذه الشــبه السوفســطائية يعسر على كثــير من الناس –أو أكثرهم- حلها، وبيـان وجه فسـادها، وإنما يعتصمون في ردها بأن هـذا قـدح فيما علم بـالحس

أو الضـرورة فلا يسـتحق الجـواب، فيكـون جـوابهم عنها أنها معارضة للأمر المعلـوم الـذي لا ريب فيـه، فيعلم أنها باطلة من حيث الجملـــة، وإن لم يـــذكر بطلانها على وجه التفصيل.

ولو قال قائل: هـذه الأمـور المعلومة لا تثبت إلا بالجواب عما يعارضها من الحجج السوفسطائية، لم يثبت لأحـــدٍ علم بشـــيء من الأشـياء، إذ لا نهاية لما يقـــــوم بنفـــــوس بعض النـــــاس من الحجج السوفسطائية.

فهكذا تصديق خبر الله ورسـوله، قد علم علمـاً يقينياً أنه صدق مطابق لمخبره، وعلمنا بثبوت جميع ما أخـــبر به أعظم من علمنا بكل فـــردٍ من علومنا الحسية والعقلية، وإن كنا جازمين بجنس ذلك، فـإن حسـنا وعقلنا قد يعـرض له من الغلط ما يقـدح في بعض إدراكاته كالشبه السوفسطائية.

وأما خــبر الله ورسـوله فهو صـدق، موافق لما الأمر عليه في نفسـه، لا يجـوز أن يكـون شـيء من أخبـــاره بـــاطلاً، ولا مخالفـــاً لما هو الأمر عليه في نفســـه، ويعلم من حيث الجملة أن كل ما عـــارض شيئاً من أخباره وناقضه، فإنه باطل من جنس حجج السوفسطائية، وإن كان العالم بذلك قد لا يعلم وجه بطلان تلك الحجج المعارضة لأخباره.

وهذه حال المؤمنين للرسـول، الـذي علمـوا أنه رسول الله الصادق فيما يخبر به، يعلمــون من حيث الجملة أن ما ناقض خـبره فهو باطـل، وأنه لا يجـوز أن يعارض خبره دليل صـحيح: لا عقلي، ولا سـمعي، وأن ما عــارض أخبــاره من الأمــور الــتي يحتج بها المعارضــون ويســمونها عقليــات، أو برهانيــات، أو وجديات، أو ذوقيات، أو مخاطبات، أو مكاشـفات، أو

مشـاهدات، أو نحو ذلك من الأمـور الدهّاشـات، أو يسمون ذلك تحقيقاً، أو توحيداً، أو عرفانـاً، أو حكمة حقيقية، أو فلسفة، أو معارف يقينيـة، ونحو ذلك من الأسماء التي يسميها بها أصـحابها، فنحن نعلم علمـاً يقينيـاً لا يحتمل النقيض أن تلك جهليـات، وضـلالات، وخيالات، وشـبهات مكـذوبات، وحجج سوفسـطائية، وأوهـام فاسـدة، وأن تلك الأسـماء ليست مطابقة لمسـمّاها، بل هي من جنس تسـمية الأوثـان آلهة وأرباباً، وتسمية مسيلمة الكذاب وأمثاله أنبياء : (**إن هي إلا أسـماءٌ سـميتموها أنتم وآبـاؤكم ما أنـزل الله بها من سـلطان إن يتبعـون إلا الظن وما تهـوى الأنفس ولقد جـاءهم من ربهم الهدى**) . والمقصـود أنه من جـوز أن يكـون فيما علمه بحسه وعقله حجج صحيحة تعارض ذلـك، لم يثق بشـيء من علمـه، ولم يبق له طريق إلى التصديق بشيء من ذلك.

فهكـذا من جـوّز أن يكـون فيما أخـبر الله به ورسـوله حجج صـحيحة تعـارض ذلك لم يثق بشـيء من خـبر الله ورسـوله، ولم يبق له طريق إلى التصديق بشيء من أخبار الله ورسوله.

ولهـذا كـان هـؤلاء المعرضـين عن الكتـاب، المعارضين له، سوفسطائية منتهاهم السفسطة في العقليـات، والقرمطة في السـمعيات، يتـأولون كلام الله وكلام رسوله بتـأويلات يعلم بالاضـطرار أن الله ورسوله لم يردها بكلامه، وينتهون في أدلتهم إلى ما يعلم فساده بالحس والضرورة العقلية.

ثم إن فضـلاءهم يتفطّنـون لما بهم من ذلك فيصيرون في الشك والحيرة والارتياب، وهذا منتهى كل من عارض نصوص الكتاب.

وإذا كـان قد علم بالاضـطرار من دين الإسـلام أن التصديق الجازم بما أخبر به الرسول حق واجب، وطريق هـؤلاء تناقضـه، علم بالضـرورة من دين الإسـلام أن طريق هـؤلاء فاسـدة في دين الإسـلام، وهذه هي طريقة أهل الإلحاد في أسماء الله وآياته.

وإذا كـان ما أوجب الشك والـريب ليس بـدليل صحيح، وإنما الـدليل ما أفـاد العلم واليقين، وطريق هؤلاء لا يفيد العلم واليقين، بل يفيد الشك والحيرة، علم أنها فاسدة في العقل، كما أنها إلحاد ونفاق في الشرع.

الوجه الثاني والثلاثون: أن يقال: العقل ملـزوم لعلمنا بالشرع ولازم له. ومعلوم أنه إذا كان اللـزوم من أحد الطرفين، لـزم من وجـود الملـزوم وجـود اللازم، ومن نفي اللازم نفي الملـزوم، فكيف إذا كان التلازم من الجانبين؟ .

فإن هذا التلازم يسـتلزم أربع نتـائج: فيلـزم من ثبـوت هـذا اللازم ثبـوت هـذا، ومن نفيه نفيـه، ومن ثبوت الملازم الآخر ثبوت ذلك، ومن نفيه نفيه.

وهـذا هو الـذي يسـميه المنطقيـون: الشـرطي المتصـل، ويقولـون: اسـتثناء عين المقـدم ينتج عين التـالي، واسـتثناء نقيض التـالي ينتج نقيض المقـدم، فإذا كان التلازم من الجـانبين كـان اسـتثناء عين كل من المتلازمين ينتج عين الآخـر، واسـتثناء نقيض كل منهما ينتج نقيض الآخر.

وبيـان ذلك هاهنـا: أنه إذا كـان العقل هو الأصل الذي به عرف صحة الشرع، كما قد ذكروا هم ذلـك، وقد تقـدم أنه ليس المـراد بكونه أصـلاً له أنه أصل في ثبوته في نفسه، وصـدقه في ذاتـه، بل هو أصل في علمنا به، أي دليل لنا على صحته.

فإذا كان كـذلك، فمن المعلـوم أن الـدليل يجب طرده، وهو ملزوم للمدلول عليه، فيلــزم من ثبــوت الـدليل ثبـوت المـدلول عليـه، ولا يجب عكســه، فلا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول عليه.

وهذا كالمخلوقات، فإنها آية للخالق، فيلــزم من ثبوتها ثبــوت الخــالق، ولا يلــزم من وجــود الخــالق وجودها.

وكذلك الآيات الدالات على نبوة النـبي، وكـذلك كثير من الأخبار والأقيسة الدالة على بعض الأحكام: يلــزم من ثبوتها ثبـوت الحكم، ولا يلــزم من عــدمها عدمه، إذ قد يكون الحكم معلوماً بـدليل آخـر، اللهم إلا أن يكون الدليل لازماً للمدلول عليـه، فيلــزم من عدم اللازم عدم الملـزوم، وإذا كـان لازمـاً له أمكن أن يكون مدلولاً له، إذ المتلازمان، يمكن أن يستدل بكل منهما على الآخر، مثل الحكم الشرعي الـذي لا يثبت إلا بــدليل شــرعي، فإنه يلــزم من عــدم دليله عدمه.

وكذلك ما تتوفر الهمم والدواعي على نقلـه، إذا لم ينقل لزم من عدم نقله عدمه، ونقله دليل عليـه، وإذا كـــان من المعقـــول ما هو دليل على صـــحة الشرع، لزم من ثبوت ذلك المعقول ثبـوت الشــرع، ولم يلزم من ثبوت الشرع ثبوته في نفس الأمر.

لكن نحن إذا لم يكن لنا طريق إلى العلم بصحة الشرع إلا ذلك العقل، لـزم من علمنا بالشـرع علمنا بدليله العقلي الــدال عليــه، ولــزم من علمنا بــذلك الدليل العقلي علمنا به، فإن العلم بالـدليل يسـتلزم العلم بالمدلول عليه .

وهــذا هو معــنى كــون النظر يفيد العلم. وهــذا التلازم فيه قــولان: قيل : إنه بطريق العــادة الــتي

يمكن خرقها. وقيل: بطريق اللـزوم الـذاتي الـذي لا يمكن انفصـاله، كاسـتلزام العلم للحيـاة، والصـفة لموصوفٍ وكاستلزام جنس العرض لجنس الجـوهر، لامتناع ثبوت صفةٍ وعرض، بدون موصوفٍ وجوهر.

المقصود هنا: أنه إذا كـان صـحة الشـرع لا تعلم إلا بدليل عقلي، فإنه يلزم من علمنا بصحة الشـرع، علمنا بالدليل العقلي الـدال عليـه، ويلـزم من علمنا بذلك الدليل العقلي، علمنا بصحة الشرع.

وهكـــذا الأمر في كل ما لا يعلم إلا بالـــدليل، ويلـزم أيضـاً من ثبـوت ذلك الـدليل المعقـول في نفس الأمر ثبوت الشرع، ولا يلزم من ثبوت الشـرع ثبوت ذلك الدليل.

وإذا كـان العلم بصـحة الشـرع لازمـاً للعلم بالمعقول الدال عليـه، وملزومـاً لـه، ولازمـاً لثبـوت ذلك المعقـول في نفس الأمـر، كما أن ثبـوت ذلك المعقـول في نفس الأمـر، مسـتلزم لثبـوت الشـرع في نفس الأمـــر، فمن الممتنع تنـــاقض اللازم والملـــزوم، فضـــلاً عن تعـــارض المتلازمين، فـــإن المتعارضين هما المتنافيـان اللـذان يلـزم من ثبـوت أحدهما انتفاء الآخر،كالضدين والنقيضين.

والمتلازمـان يلـزم من ثبـوت كل منهما ثبـوت الآخـر، ومن انتفائه انتفـاؤه، فكيف يمكن أن يكـون المتلازمـــان متعارضـــين متنـــافيين متناقضـــين، أو متضادين؟

وإذا قـال القائل : نحن إنما قـدحنا في القـدر الـذي خـالف العقل من الشـرع، لم نقـدح في كل الشرع.

قيل : ومن قدم الشرع إنما قدح في ذلك القدر مما يقال إنه عقـل، لم يقـدح في كل عقـل، ولا في

العقل الــذي هو أصل يعلم به صــحة الشــرع. وإنما قلنا: ((مما يقال إنه عقل)) لأنه ليس بمعقول صحيح، وإن سمّاه أصحابه معقولاً.

فإن من خالف الرسل عليهم الصـلاة والسـلام، ليس معه لا عقل صريح ولا نقل صـحيح، وإنما غايته أن يتمسك بشـــبهات عقلية أو نقليـــة، كما يتمسك المشـــركون والصـــابئون من الفلاســـفة وغـــيرهم بشــبهات عقلية فاســدة، وكما يتمسك أهل الكتـاب المبدل المنسوخ بشبهات نقلية فاسدة.

قال الله تعـالى: (**والذين كـذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمـات**) وقـال تعـالى: (**أم تحسب أن أكـثرهم يسـمعون أو يعقلـون إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلاً**) .

ولهـذا كـان من قـدم العقل على الشـرع لزمه بطلان العقل والشـرع، ومن قـدّم الشـرع لم يلزمه بطلان الشـــرع، بل سَـــلِمَ له الشـــرع. ومعلـــوم أن سلامة الشـرع للإنسـان، خـير له من أن يبطل عليه العقل والشرع جميعـاً. وذلك لأن القائل الـذي قـال: العقل أصل الشـــرع، به علمت صـــحته، فلو قـــدّمنا عليه الشرع للزم القدح في أصل الشرع.

يقال له: ليس المـراد بكونه أصـلاً لـه: أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر، بل هو أصل في علمنا به، لكونه دليلاً لنا على صحة الشرع.

ومعلـوم أن الـدليل مسـتلزم لصـحة المـدلول عليـه، فـإذا قـدر بطلان المـدلول عليه لـزم بطلان الــدليل، فــإذا قــدر عند التعــارض أن يكــون العقل راجحـــاً والشـــرع مرجوحـــاً، بحيث لا يكـــون خـــبره مطابقاً لمخبره، لزم أن يكون الشرع باطلاً، فيكـون العقل الــذي دلّ عليه بــاطلاً، لأن الــدليل مســتلزم

للمــدلول عليــه، فــإذا انتفى المــدلول اللازم وجب انتفاء الدليل الملزوم وقطعـاً. ولهـذا يمتنع أن يقـوم دليل صـحيح على باطـــل، بل حيث كــان المــدلول باطلاً لمن يكن الدليل عليه إلا باطلاً.

إما إذا قـدّم الشــرع، كــان المقـدم له قد ظفر بالشـــرع، ولو قـــدر مع ذلك بطلان الـــدليل العقلي، لكان غايته أن يكـون الإنسـان قد صـدق بالشـرع بلا دليل عقلي، وهـذا مما ينتفع به الإنسـان، بخلاف من لم يبق عنـده لا عقل ولا شــرع، فـإن هـذا قد خسر الـــدنيا والآخـــرة. فكيف والشـــرع يمتنع أن ينـــاقض العقل المسـتلزم لصـحته؟! وإنما ينـاقض شـيئاً آخر ليس هو دليل صحته، بل ولا يكون صحيحاً في نفس الأمر.

وأيضاً فلو قدر أنه ناقض دليلاً خاصاً عقلياً يدل على صحته، فالأدلة العقلية الدالة على صحة الشرع متنوعة متعـــددة، فلا يلـــزم من بطلان واحـــدٍ منها بطلان غيره، بخلاف الشرع المـدلول عليـه، فإنه إذا قـــدر بطلانه لـــزم بطلان جميع ما يـــدل عليه من المعقولات.

وأيضاً فـإن هـؤلاء المعارضـين للشـرع بالعقـل، هم يـــدعون في معقـــولات معينة أنه عرفـــوا بها الشرع، كـدعوى الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم أن الشرع إنما تعلم صـحته بالـدليل الـدال على حـدوث الأجســـام، المبـــني على أن الأجســـام مســـتلزمة للأعـراض، والأعـراض حادثة لامتنـاع حـوادث لا أول لها.

وهـذا الـدليل يعلم بالاضـطرار من دين الإسـلام أن العلم بصـدق الرسـول ليس موقوفـاً عليـه، لأن الـــذين آمنـــوا بالله ورســـوله، وشـــهد لهم القـــرآن

بالإيمـــان، من الســـابقين الأولين، من المهـــاجرين والأنصـار والتـابعين لهم بإحسـان، لم يسـتدلوا على صدق الرسول بهذا الدليل. وحينئذ فلو قُـدر أن هـذا الدليل صحيح، لم يلزم من عدم الاستدلال به بطلان الإيمـان بالرسـول، بل يمكن الاسـتدلال على صـدق الرســول بالأدلة الأخـرى، كالأدلة الـتي اسـتدل بها السـلف وجمـاهير الأمـة. وحينئذ إذا قـدر أن هـذا المعقول المعين مناقض لخبر الرسول، لم يلزم من تقديم خـبر الرسـول عليـه، القـدح في أصل السـمع الــذي لا يعلم إلا بــه، فكيف إذا كــان هــذا الــدليل باطلاً؟!. فإنه حينئذ لا يجوز أن يعتمد عليه في إثبات شـــيء ولا نفيـــه، فثبت أنه على كل تقـــدير لا يجب تقديمه على الشرع.

ومن زعم من أهل الكلام أنه لا طريق إلى معرفة الصانع وصدق رسوله إلا هذا، فإنه من أجهل النـــاس شـــرعاً وعقلاً. أما الشـــرع فقد علم أن السابقين الأولين لم يستدلوا به.

وأما العقـل، فـإن قـول القائـل: إنه لا دليل إلا هذا، قضية كلية سـالبة، وشـهادة على النفي العـام، وأنه ليس لأحـــدٍ من بـــني آدم علم يعلم به صـــدق الرسول إلا هذا، وهـذا مما لم يقيمـوا عليه دليلاً، بل لا يمكن أحدٌ العلم بهذا النفي لو كان حقاً، فكيف إذا كان باطلاً؟! .

وكـــذلك جميع ما يعارضـــون به الشـــرع من العقليات، فإنه لا تخلو من أمرين: إن كانت صـحيحة فلم تصح الدلالة في المسـلك العقلي، ولا يلـزم من بطلانه بطلان دليل الشـــرع، إذ كـــان للشـــرع أدلة عقلية تدل عليه غير ذلك المعيّن العقلي، وإن كـانت باطلة فهي من العقليـــات الباطلـــة، وليست أصـــلاً

للشـرع، فجيب أن يعـرف معـنى كـون العقل أصـلاً للشرع: أن المراد به أنه دليل.

ونحن قد بيّنا أن كل ما عـــارض الشــــرع من العقليـــات فليس هو دليلاً صــحيحاً، فضـــلاً عن أن يكون هو الدليل على صحة الشرع.

فـــإن قيـــل: نحن إذا قـــدّمنا العقل لم يبطل الشرع، بل نفوضه أو نتأوله.

قيـــل: إن لم يكن الشــــرع دالاً على نقيض ما سميتموه معقولاً، فليس هو محل النــزاع، وإن كـان الشـــرع دالاً فتفويضه تعطيل لدلالة الشـــرع، وذلك إبطـال لـه، وإذا دل الشـرع على شـيء، فـالإعراض عن دلالته كالإعراض عن دلالة العقل.

فلو قـال القائـل: أنا قد علمت مـراد الشـارع، وأما المعقـــول فأفوضـــه، لأني لم أفهم صـــحته ولا بطلانه، فما أنا جـازم بمخالفته لما دل عليه الشـرع، وقد رأيت المـــدعين للمعقـــولات مختلفين، فما أنا واثق بهذا المعقول المناقض للشرع- كان هذا أقرب من قول من يقول : إن الله ورسوله لم يبين الحق، بل تكلم بباطل يـدل على الكفـر، ولم يـبين مـراده، فإن المقـدّم للمعقـول عند التعـارض لابد أن يقـول: إن الشــرع يـدل على خلاف العقــل: إما نصــاً، وإما ظاهراً.

وإلا فــإذا لم يكن له دلالة بحــال تخــالف العقل امتنعت المعارضــة، وحينئذ فحقيقة قولــه: إن الله – ورســوله- أظهر ما هو باطل وضـلال وكفر ومحـال، لم يـبين الحق ولا هـدى الخلـق، وإنما الخلق عرفـوا الحق بعقولهم.

والمقدّم للشرع يقـول: إن الله – ورسـوله- بيّن المراد، وهـدى العبـاد، وأظهر سـبيل الرشـاد، ولكن

هؤلاء المخالفون له ضلُّوا، وهم الذين قال الله فيهم : (**وإن الـــذين اختلفـــوا في الكتـــاب لفي شقاق بعيد**) فأنا أطعن فيما خـالفوا به الرسـول، ونبـذوا به كتـاب الله وراء ظهـورهم، وخـالفوا به الكتـاب والسـنة والإجمـاع، لا أطعن في العقليـات الصحيحة الصـريحة، الدالة على أن الرسـول صـادق بلّغ البلاغ المبين، فإن هذه المعقولات يمتنع معها أن يكون الرسول هو الرسول الذي وصفوه.

فهـذا القائل قد صـدّق بـالمعقول الصـريح والمنقـول الصـحيح، وصـدّق بمـوجب الأدلة العقلية والنقليـة. وأما ذاك القائل فإنه لم يتقبل بمـوجب الـدليل العقلي الـدال صـدق الرسـول وتبليغه وبيانه وهداه للخلق، ولا قام بموجب الدليل الشرعي الذي دل عليه ما دل عليه نصـاً أو ظـاهراً، بل طعن في دلالة الشرع، وفي دلالة العقل الذي يدل على صحة الشـرع. فتـبين أن ذلك المقـدم للشـرع هو المتبع للشرع وللعقل الصحيح، دون هذا الـذي ليس معه لا سمع ولا عقل.

ومما يوضح هذا: أن ما به عرف صدق الرسـول فيما يبلغه عن الله تعالى، وأنه لا يكـون فيه كـذب ولا خطأ يدل على ثبوت ذلك كلـه، لا يمـيز بين خـبر وخـبر، بل الـدليل الـدال على صـدقه يقتضي ثبـوت جميع ما أخبر به. وإذا كان ذلك الـدليل عقليـاً، فهـذا الـدليل العقلي يمنع ثبـوت بعض أخبـاره دون بعض، فمن أقرَّ ببعض ما أخبر به الرسـول دون بعض، فقد أبطل الدليل العقلي الدال على صدق الرسـول وقد أبطل الشرع، فلم يبق معه لا عقل ولا شرع.

وهـذا حـال من آمن ببعض الكتـاب دون بعض قال تعـالى: (**إن الـذين يكفـرون بالله ورسـله**

ويريـــــدون أن يفرقـــــوا بين الله ورســـــله ويقولـــــــون نـــــــؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريـدون أن يتخـذوا بين ذلك سـبيلاً. أولئك هم الكافرون حقاً وأعتـدنا للكـافرين عـذاباً مُهيناً) .

ولا ريب أن من قدّم على كلام الله ورســوله ما يعارضه من معقــول أو غــيره، وتــرك ما يلزمه من الإيمــان بــه، كما آمن بما يناقضــه، فقد آمن ببعضٍ وكفر ببعض.

وهــذا حقيقة حــال أهل البــدع، كما في كتــاب «الـــــــرد على الزنادقة والجهمية» لأحمد بن حنبل وغيره من وصـفهم بـأنهم : «مختلفـون في الكتـاب، مخـالفون للكتـاب، متفقـون على مخالفة الكتـاب». وقولــه: «مختلفــون في الكتــاب» يتضــمن الاختلاف المــذموم المــذكور في قوله تعـالى: (**تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضـــــهم درجـــــات وآتينا عيسى ابن مريم البينان وأيدناه بروح القدس ولو شــاء الله ما اقتتل الــذين من بعــدهم من بعد ما جــاءتهم البينــات ولكن اختلفــوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد**) فهـــــذا الاختلاف يحمد فيه المؤمنون، ويذم فيه الكافرون.

وأما الاختلاف في الكتـــــاب الـــــذي يـــــذم فيه المختلفون كلهم، فمثل أن يـؤمن هــؤلاء ببعض دون بعض، وهــؤلاء ببعض دون بعض، كــاختلاف اليهــود والنصارى، وكاختلاف الثنـتين وسـبعين فرقـة. وهـذا هو الاختلاف المـــــــذكور في قوله تعـــــــالى : (**ولا يزالـــــــون مختلفين. إلا من رحم ربك**)، وفي

قوله تعالى: (**ومن الذين قالوا إنا نصارى أخذنا ميثاقهم فنسوا حظاً مما ذكروا به فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء**) فأغرى بينهم العداوة والبغض، بسبب ما تركوه من الإيمان بما أنزل عليهم. وهذا هو الوصف الثاني فيما تقدم من قول أحمد: ((مخالفون للكتاب)) فإن كلاً منهم يخالف الكتاب.

وأما قوله بأنهم: ((متفقون على مخالفة الكتاب)) فهذا إشارة إلى تقديم غير الكتاب على الكتاب، كتقديم معقولهم وأذواقهم وآرائهم ونحو ذلك على الكتاب، فإن هذا اتفاق منهم على مخالفة الكتاب.

ومتى تركوا الاعتصام بالكتاب والسنة فلابد أن يختلفوا، فإن الناس لا يفصل بينهم إلا كتابٌ منزلٌ من السماء، كما قال تعالى: (**كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم**) .

وكما قال تعالى: (**يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خيرٌ وأحسن تأويلاً**) وقال تعالى : (**يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون. واعتصموا بحبل**

الله جميعــاً ولا تفرقــوا واذكــروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعـــداءً فـــألف بين قلـــوبكم فأصــبحتم بنعمته إخوانــاً وكنتم على شــفا حفرةٍ من النار فأنقذكم منها) .

الوجه الثالث والثلاثون: أن يقـال: إن الشــرع لا يمكن أن يخالفه العقل الـــدال على صــحته، بل هما متلازمـان في الصـحة، وهـذا القـدر لا يمكن مـؤمن بالله ورسوله أن ينازع فيه، بل لا ينـازع مـؤمن بالله ورســوله أن العقل لا ينـاقض في نفس الأمــر، لكن الذي تقوله الجهمية والقدرية وغيرهم من أهل البدع أن تصـــديق الرســـول مبـــني على الأدلة النافية للصفات والقدر، كما يقولونه من أن صدق الرســول موقـــوف على قيــام المعجــزة الدالة على صـــدقه، وقيام المعجزة موقوف على أن الله لا يؤيد الكـذاب بــالمعجزة، وذلك موقــوف على أن فعل الله قــبيح، والله لا يفعل القـــبيح، وتنـــزيهه عن فعل القـــبيح موقوف على أنه غنٌّي عنه عالم بقبحـه، والغـني عن القـبيح العـالم بقبحه لا يفعلـه، وغنـاه عنه موقــوف على أن ليس بجســم، وكونه ليس بجسم موقـــوف على نفي صفاته وأفعالـه، لأن الموصـوف بالصـفات والأفعال جسم، ونفي ذلك موقوف على ما دل على حدوث الجسم، فلو بطل الدال على حـدوث الجسم بطل ما دل على صدق الرسول فهـذا أصل قــولهم، ومن وافقهم في نفي بعض الصفات أو الأفعال قـال بما يناسب مطلوبه من هــذا الكلام، فحقيقة قــولهم إنه لا يمكن التصــــديق بكل ما في الشـــرع، بل لا يمكن تصديق البعض إلا بعدم تصديق البعض الآخــر. وحينئذ فـــــدليلهم العقلي ليس دالاً على صـــــدق

الرسـول إلا على هـذا الوجـه، فلا يمكنهم قبـول ما يناقضه من نصوص الكتاب والسنة .

وحينئذ فيقـال لهم : لا نسـلم أن مثل هـذا هو الأصل الـذي به علم صـدق الرسـول ، بل هـذا معارضة لقـول الرسـول بما لا يـدل على صـدقه، فبطل قول من يقول: إنّا إذا قدَّمنا الشرع كـان ذلك طعنـاً في أصـله. وهـذه المقـدمات الـتي ذكروها عامتها ممنوعة.

وإذا قال أحدهم: نحن لا نعلم صدق الرسول إلا بهـذا، أو لا نعلم دليلاً يـدل على صـدق الرسـول إلا هذا .

قيل : لا نسـلّم صـحة هـذا النفي، وعـدم العلم ليس علماً بالمعلوم، وأنتم مكذّبون لبعض ما جاء به الشـرع، وتـدّعون أنه لا دليل على صـدق الرسـول سـوى طـريقكم، فقد جمعتم بين تكـذيب ببعض الشـرع، وبين نفيّ لا دليل عليـه، فخـالفتم الشـرع بغير حجة عقلية أصلاً.

الوجه الرابع والثلاثون: أن يُقال : القول بتقـديم غـير النصـوص النبوية عليهـا، من عقل أو كشف أو غـير ذلـك، يـوجب أن لا يسـتدل بكلام الله ورسـوله على شيء من المسائل العلمية، ولا يصـدق بشـيء من أخبـار الرسـول لكـون الرسـول أخـبر بـه، ولا يسـتفاد من أخبـار الله ورسـوله هـدى ولا معرفة بشيء من الحقائق، بل ذلك مستلزم لعـدم الإيمـان بالله ورسـوله، وذلك متضـمن للكفر والنفـاق والزندقة والإلحاد، وهو معلوم الفساد بالضرورة من دين الإسلام، كما أنه في نفسه قول فاسد متنـاقض في صريح العقل.

وهذا لازم لكل من سلك هذه الطريق، كما يجد ذلك من اعتبره، وذلك لأنه إذا جوّز أن يكون ما أخبر الله به ورســـوله، وبلّغه الرســـول إلى أمته من القــرآن والحــديث، وما فيه من ذكر صــفات الله تعــالى، وصــفات ملائكته وعرشــه، والجنة والنــار، والأنبياء وأممهم، وغير ذلك مما قصّه الله في كتابه، أو أمر به من التوحيد والعبادات والأخلاق، ونهى عنه من الشرك والظلم والفواحش وغير ذلـك، إذا جـوّز المجـوّز أن يكـون في الأدلة العقلية القطعيـة، الـتي يجب اتباعها وتقديمها عليه عند التعارض، ما ينـاقض مدلول ذلك ومفهومه ومقتضاه، لم يمكنه أن يعـرف ثبوت شيء مما أخبر به الرسول، إن لم يعلم انتفـاء المعـارض المـذكور، وهو لا يمكنه العلم بانتفـاء هـذا المعــارض، إن لم يعلم بــدليل آخر عقلي ثبــوت ما أخــبر به الرســول، وإلا فــإذا لم يعلم بــدليل عقلي ثبوتــه، وليس معه ما يدله على ثبوته إلا إخبــار الله ورســوله -وهـذا عنـده مما يجـوز أن يعارضه عقلي تقــــدم عليه - فلا طريق له إلى العلم بانتفــــاء المعارضــات العقليــة، إلا أن يحيط علمــاً بكل ما يخطر ببال بني آدم، مما يظن أنه دليل عقلي.

وهذا أمر لا ينضبط، وليس له حـد، فإنه لا يـزال يخطر لبــني آدم من الخــواطر، ويقع لهم من الآراء والاعتقادات، ما يظنونه دلائل عقلية، وهذه تتولد مع بـني آدم كما يتولد الوسـواس وحـديث النفس، فـإذا جــوّز أن يكــون فيها ما هو قــاطع عقلي معــارض للنصوص مسـتحق للتقـديم عليهـا، لم يمكنه الجـزم بانتفاء هذا المعـارض أبـداً، فلا يمكنه الجـزم بشـيء مما أخبر به الرسول -بمجرد إخباره- أبداً، فلا يـؤمن بشيء مما أخبر به الرسول، لكونه الرسول أخبر به

أبــداً، ولا يســتفيد من خــبر الله ورســوله علمــاً ولا هدي، بل ولا يؤمن بشـيء من الغيب الـذي أخـبر به الرسول إذا لم يعلم ثبوته بعقله أبداً.

وحقيقة هـذا سـلب الإيمـان برسـالة الرسـول وعـــدم تصـــديقه. ثم إن لم يقم عنـــده المعـــارض المقدّم بقي لا مصدقاً بما جاء به الرسول ولا مكذباً بـه، وهـذا كفر باتفـاق أهل الملـل، وبالاضـطرار من دين الإسلام. وإن قام عنده المعـارض المقـدّم كـان مكــذباً للرســول، فهــذا في الكفر الــذي هو جهل مركب، وذلك في الكفر الذي هو جهل بسيط .

ويتنــاول كلاً منهما قوله تعــالى : (**ويوم يعض الظالم على يديه يقول يا ليتـني اتخـذت مع الرســول ســبيلاً. يا ويلــتى ليتــني لم أتخذ فلانـــاً خليلاً. لقد أضــلّني عن الــذكر بعد إذ جــاءني وكــان الشــيطان للإنســان خــذولاً. وقال الرسول يا رب إن قومي اتخـذوا هـذا القــرآن مهجــوراً. وكــذلك جعلنا لكل نـــبيّ عــــدواً من المجـــرمين وكفى بربك هاديـــاً ونصيراً)**. وقال تعالى**: (وكذلك جعلنا لكل نبيّ عدواً شياطين الإنس والجن يـوحي بعضـهم إلى بعض زخـرف القـول غـروراً. ولو شـاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون. ولتصغى إليه أفئـــدة الـــذين لا يؤمنـــون بـــالآخرة وليرضوه وليقترفوا ما هم مقترفون**) وأمثال ذلك.

ولهذا كان هذا الأصل الفاسد مسـتلزماً للزندقة والإلحـاد في آيـات الله وأسـمائه، فمن طـرده أدّاه إلى الكفر والنفاق والإلحاد، ومن لم يطـرده تنـاقض

وفــارق المعقــول الصــريح، وظهر ما في قوله من التناقض والفساد.

ومن هــذا البــاب دخلت الملاحــدة والقرامطة الباطنية على كل فرقة من الطوائف الــــــــذين وافقــوهم على بعض هــذا الأصــل، حــتى صــار من استجاب لهم إلى بعضه دعـوه إلى البـاقي إن أمكنة الدعوة، وإلا رضـوا منه بما أدخلـوه فيه من الإلحـاد، فإن هذا الأصل مناقض معـارض لـدين جميع الرسل صلوات الله عليهم وسلامه .

الوجه الخامس والثلاثــون: أن يقــال: نحن نعلم بالاضـطرار من دين الرسـول أنه أوجب على الخلق تصديقه فيما أخبر به، وقطعهم بثبوت ما أخبرهم به، وأنه من لم يكن كذلك لم يكن مؤمناً بـه، بل إذا أقر أنه رسول الله، وأنه صـادق فيما أخـبر، ولم يقر بما أخبر به من أنباء الغيب -لجواز أن يكون ذلك متيقناً في نفس الأمر بدليل لم يعلمه المســتمع، ولا يمكن إثبات ما أثبته الرسـول بخـبره إلا بعد العلم بـذلك - فإن هذا ليس مؤمناً بالرسول.

وإذا كـان هـذا معلومـاً بالاضـطرار، كـان قـول هـؤلاء المعارضـين لخـبره بـآرائهم معلـوم الفسـاد بالضــرورة من دينــه، وحينئذ فإما أن يكــون الرجل مؤمنـاً بالله ورسـوله فيصـدّقه في كل ما أخـبر بـه، ويعلم أنه يمتنع أن يكـــون ذلك منتفيـــاً في نفس الأمر، وأنه لا دليل يـدل على انتفائـه، وإمّا أن يكـون الرجل غير مصدّق للرسول في شيء مما أخـبر بـه، إلا أن يعلم ذلك بـدليل منفصل غـير خـبر الرسـول، ومن لم يقرّ بما أخـبر به الرسـول إلا بـدليل منفصل لم يكن مؤمنـاً بـه، بل كـان مع الرسـول كالفقهـاء

بعضهم مع بعض: إن قام دليل على قوله وافقه، وإلا لم يوافقه.

ومعلـــوم أن هـــذا حـــال الكفـــار بالرســـل، لا المؤمنين بهم، ورؤوس هؤلاء الـذين قـال الله فيهم: (**وإذا جاءتهم آية قالوا لن نؤمن حتى نــؤتي مثل ما أوتى رسل الله . الله أعلم حيث يجعل رسالته**) .

الوجه السادس والثلاثون: أن الــذين يعارضــون الشــرع بالعقــل. ويقــدمون رأيهم على ما أخــبر به الرســـول، ويقولـــون: إن العقل أصل الشـــرع، فلو قــدمناه عليه للــزم القــدح في أصل الشــرع – إنما يصح منهم هذا الكلام إذا أقرُّوا بصحة الشــرع بــدون المعارض، وذلك بأن يقروا بنبوة الرسول، وبأنه قال هـــذا الكلام، وبأنه أراد به كـــذا، وإلا فمع الشك في واحـــدةٍ من هـــذه المقـــدمات، لا يكـــون معهم عن الرســـول من الخـــبر ما يعلمـــون به تلك القضـــية المتنـــازع فيها بـــدون معارضة العقـــل، فيكف مع معارضة العقل؟!.

أما النبـــوة : فمن لم يعلم أن الرســـول عـــالم بهذه القضية التي أخـبر بهـا، وأنه معصـوم أن يقـول فيها غـــير الحـــق، لم يمكن أن يعلم حكمها بخـــبره، فمتى جوز أن يكون غير عـالم مع خـبره بهـا، يجـوز عليه أن يخطئ فيما يخـبر به عن الله واليـوم الآخر أو أن يكـذب، لم يسـتفد بخـبره علمـاً، ومن كـانت النبوة عنده مكتسبة، من جنس نـبي الفلاسـفة، وأن خاصة النبي قـوة ينـال بها العلم، وقـوة يتصـرف بها في العـــالم، وقـــوة تجعل المعقـــولات في نفسه خيـالات تـرى وتسـمع، فتكـون تلك الخيـالات ملائكة الله وكلامــــــه، كما يقوله ابن ســــــينا وأتباعه من

المتفلسفة – لم يمكنه أن يجزم بأن الرسـول عـالم بما يقوله، معصـوم أن يقـول غـير الحـق، فكيف إذا كان يقول : إن الرسول قد يقـول ما يعلم خلافـه؟!. فهــؤلاء يمتنع أن يســتفيدوا بخــبر الرســول علمــاً، فكيف يتكلمون في المعارضة؟ وكــذلك من لم يعلم ثبـوت الأخبـار لم يتكلم في حصـول العلم بموجبهـا، وكذلك من قال: إن الدليل السمعي لا يعلم به مـراد المتكلم، كما يقول الرازي ومتبعـوه الـذين يزعمـون أن الأدلة الســـمعية لا تفيد اليقين بمـــراد المتكلم، فهؤلاء ليس عندهم دليل شرعي يفيد العلم بما أخبر به الرسول، فكيف يعارضون ذلك المعقول؟ .

وكــذلك أيضــاً من عــرف أن معقــولاتهم الــتي يعارضــون بها الشــرع باطلــة، امتنع أن يعــارض بها دليلاً ظنيــاً عنــده، فضــلاً عن أن يعــارض بها دليلاً يقينياً عنده، ولهذا كان الـذين صـرحوا بتقـديم الأدلة العقلية على الشـــــرعية مطلقـــــاً، ليس فيهم من يستفيد من الأنبياء علماً بما أخبروا به، إذا لم يكونوا مقرّين بأن الرسول بلّغ البلاغ المعصوم، بل إيمـانهم بالنبوة فيه ريب: إما لتجويز أن يقـول خلاف ما يعلم وإما لتجويز أن لا يكون عالماً بـذلك، وإما لأنه جـائز في النبـوة –لم يجـزم بعد بـأن النـبي معصـوم فيما يقولــه، وأنه بلّغ البلاغ المــبين، فلا تجد أحــداً ممن يقـدّم المعقـول مطلقـاً على خـبر الرسـول إلا وفي قلبه مـرض في إيمانه بالرسـول، فهـذا محتـاج أولاً إلى أن يعلم أن محمــــداً رســـول الله الصــــادق المصدوق، الذي لا يقول على الله إلا الحق، وأنه بلّغ البلاغ المـبين، وأنه معصـوم عن أن يقـرّه الله على خطأ فيما بلّغه وأخبر.

الوجه السابع والثلاثون: أن يقـال: قـول هـؤلاء متناقض، والقـول المتنـاقض فاسـد. وذلك أن هـؤلاء يوجبـــون التأويل في بعض الســـمعيات دون بعض، وليس في المنتسبين إلى القبلة، بل ولا في غيرهم، من يمكنه تأويل جميع السمعيات.

وإذا كـــان كـــذلك قيل لهم: ما الفـــرق بين ما جـــوزتم تأويلـــه، فصـــرفتموه عن مفهومه الظـــاهر ومعناه البيّن وبين ما أقررتموه؟ .

فهم بين أمـــــرين: إما أن يقولـــــوا ما يقوله جمهـورهم: إن ما عارضه عقلي قـاطع تأولنـاه، وما لم يعارضه عقلي قاطع أقررناه.

فيقـــال لهم: فحينئذ لا يمكنكم نفي التأويل عن شـــــيء، فإنه لا يمكنكم نفي جميع المعارضـــــات العقلية، كما تقدّم بيانه.

وأيضاً فعدم المعارض العقلي القاطع لا يـوجب الجزم بمدلول الدليل السمعي، فإنه –على قـولكم-: إذا جـوزتم على الشـارع أن يقـول قـولاً له معـنى مفهوم، وهو لا يريد ذلـك، لأن في العقليـات الدقيقة الـتي لا تخطر ببـال أكـثر النـاس، أو لا تخطر للخلق في قرون كثيرة ما يخالف ذلك- جاز أن يريد بكلامه ما يخالف مقتضـاه بـدون ذلـك، لجـواز أن يظهر في الآخرة ما يخـالف ذلـك، أو لكـون ذلك ليس معلومـاً بـــدليلٍ عقلي ونحو ذلـــك، فإنه إذا جـــاز أن يكـــون موقوفاً على أمثاله من الشروط، إذ الجميع يشـترك في أن الوقف على مثل هـذا الشـرط، يـوجب أن لا يستدل بشيء من أخباره على العلم بما أخبر به.

وإن قـــــالوا بتـــأول كل شـــــيء، إلا ما علم بالاضطرار أنه أراده، كان ذلك أبلغ، فـإن ما من نص واردٍ، إلا ويمكن الــــدافع له أن يقــــول: ما يعلم

بالاضطرار أنه أراد هذا. فإن كـان للمثبت أن يقـول: أنا أعلم بالاضــطرار أنه أراده. كـــان لمن أثبت ما ينازعه فيه هذا المثبت أن يقول أيضاً مثل ذلك.

فعلم أن قولهم باطل، وأن قـولهم: لا نتـأول إلا ما عارضه القطعي -قول باطـل، ومع بطلان قـولهم قد يصرحون بلازمـه، وأنه لا يسـتفاد من السـمعيات علم، مع أنهم يســتفيدون منها علمــاً، فيتناقضــون، ومن لم يتنـــاقض منهم فعليه أن يقـــول: أخبـــار الرسـول ثلاثة أقسـام: ما علم ثبوته بـدليل منفصل صـدق بـه، وما علم أنه عارضه العقل القـاطع كـان مأولاً، وما لا يعلم بـدليل منفصل لا يمكن لا ثبوته ولا انتفاؤه، وكان مشكوكاً فيه موقوفاً.

الوجه الثـــامن والثلاثـــون: أن يقـــال : هم إذا أعرضـــــوا عن الأدلة الشـــــرعية لم يبق معهم إلا طريقـان: إما طريق النظـار: وهي الأدلة القياســية العقلية، وإما طريق الصوفية: وهي الطريقة العبادية الكشفية، وكل من جـرب هـاتين الطـريقين علم أن ما لم يوافق الكتاب والسنة منهما فيه من التنــاقض والفساد ما لا يحصيه إلا ربّ العبـاد، ولهـذا كـان من ســلك إحــداهما إنما يــؤول به الأمر إلى الحــيرة والشك، إن كان له نوع عقل وتمييز، وإن كان جاهلاً دخل في الشـطح والطامـات الـتي لا يصـدّق بها إلا أجهل الخلق .

فغاية هؤلاء الشك، وهو عـدم التصـديق بـالحق، وغاية هؤلاء الشطح، وهو التصديق بالباطــل، والأول يشـبه حـال اليهـود، والثـاني يشـبه حـال النصـارى، فحذّاق أهل الكلام والنظر يعترفون بالحيرة والشك، كما هو معـروف عن غـير واحد منهم، كالـذي كـان يتكلم على المنـــبر فأخذ ينكر العلو على العـــرش،

ويقول: كان الله ولا عرش، وهو لم يتحول عما كـان عليه: فقـال إليه الشـيخ أبو الفضل جعفر الهمـذاني وقـال: دعنا يا أسـتاذ من ذكر العـرش واسـتواء الله عليه، يعـني أن هـذا يعلم بالسـمع، وأخبرنا عن هـذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، ما قال عارف قـط: يا اللـــه، إلا ويجد قبل أن يتحــرك لســانه في نفسه معــنى يطلب العلــو، لا يلتفت يمنة ولا يســرة، فهل عندك من جواب على هذا ؟ .

الوجه التاسع والثلاثون: أنا نعلم بالاضطرار من دين النبي ﷺ، ودين أمته المؤمـنين بـه، بطلان لـوازم هذا القول، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم، بل نعلم باضطرار أن من دينه أن لوازم هـذا القـول من أعظم الكفر والإلحــــاد، وذلك لأن لازم هـــــذه المقالة وحقيقتها ومضمونها: أن الرسـول ﷺ لا يكـون فيما أخـبر به عن الله تعـالى وملائكته وكتبه ورسـله واليـوم الآخـر: لا علم ولا هـدى، ولا كتـاب منـير، فلا يستفاد منه علمٌ بذلك، ولا هدى يعــرف به الحق من الباطل، ولا يكون الرسول قد هدى النـاس ولا بلّغهم بلاغاً بيناً، ولا أخــرجهم من الظلمـات إلى النـور، ولا هداهم إلى صراط العزيز الحميد.

ومعلوم أن كثيراً من خطاب القرآن، بل أكـثره، متعلق بهذا الباب، فإن الخطاب العلمي في القــرآن أشرف من الخطاب العملي قدراً وصفة.

فإذا كان هذا الخطاب لا يستفيدون منه معرفةً، ولم يــبيّن لهم الرســول مــراده ومقصــوده بهــذا الخطــاب، بل إنما يرجع أحــدهم في معرفة الأمــور التي ذكرها ووصفها وأخبرهم عنهــا، إلى مجـرد رأيه وذوقــه، فــإن وافق خــبر الرســول ما عنــده صــدّق بمفهوم ذلك ومقتضاه، وإلا أعرض عنه، كما يعــرض

المسلم عن الإسرائيليات المنقولة عن أهل الكتــاب – كــان هــذا مما يعلم فســاده بالاضــطرار من دين الرسول.

وهذا يعلمه كل من علم ما دعا إليه الرســول ، سواء كان مؤمناً أو كافراً، فـإن كل من بلغته دعـوة الرسول، وعرف ما كان يدعو إليــه، علم أنه لم يكن يدعو الناس إلى أن يعتقدوا فيه هذه العقيدة.

فالمقصــــود أنه يعلم بالاضــــطرار أن هــــؤلاء مناقضون لـدعوة الرسـول، وأن هـذا يعرفه كل من عرف حال الرسول من مـؤمن وكـافر، ولـوازم هـذا القول أنواع كثيرة من الكفر والإلحاد.

الوجه الأربعون: أن يقـال: إذا كـان الرسـول ما بيّن للناس أصول إيمانهم، ولا عرّفهم علمـاً يهتـدون بـه، في أعظم أمـور الـدين، وأجل مقاصد الـدعوة النبويــة، وأجل ما خلق الخلق لــه، وأفضل ما أدركه الخلق وحصّلوه وانتهوا إليه، بل إنما بين لهم الأمــور العملية، فإذا كان كذلك فمن المعلوم أن من علّمهم وبيّن لهم أشرف القسمين، وأعظم النوعين، كان ما أتاهم به أفضل مما أتـاهم به من لم يـبين إلا القسم المفضول والنوع المرجوح.

وحينئذ فمذهب النفـاة للصـفات ليس من أئمته أحد من خيـــار هـــذه الأمة وســـابقيها، وإنما أئمتهم الكبــــــار: القرامطة الباطنية من الإســــــماعيلية والنصـيرية ونحـوهم، ومن يوافق هـؤلاء من ملاحـدة الفلاسـفة، وملاحــدة المتصـوفة القـائلين بالوحــدة والحلــول والاتحــاد، كــابن ســينا، والفــارابي، وابن عربي، وابن سبعين، وأمثال هؤلاء .

ثم من هو أمثل هــــؤلاء، كأئمة الجهميـــة: مثل الجهم بن صــفوان، والجعد بن درهم، وأبي الهــذيل

العلاف، وأبي إســـحاق النظـــام وبشر المريســـي، وثمامة بن أشرس، وأمثال هـؤلاء، فيكـون ما أتى به هؤلاء من العلم والهـدى والمعرفـة، أفضل وأشـرف مما أتى به موسى بن عمـــران، ومحمد بن عبد الله ســـيد ولد آدم، وأمثـــالهم من الرسل صـــلوات الله عليهم وســلامه، لأن هــؤلاء عند النفــاة الجهمية لم يـــبينوا أفضل العلم وأشـــرف المعرفـــة، وإنما بينها أولئك على قول النفاة.

ولازم هذا القـول أن يكـون عند النفـاة الجهمية أولئك أفضل من الأنبيـــــاء والرسل في العلم بالله وبيان العلم بالله، وقد صرّح أئمة هـؤلاء بهـذا، فـابن عربي وأمثاله يقولـون : الأنبيـاء والرسل يسـتفيدون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء، وأن هذا الخاتم يأخذ العلم من المعدن الذي يأخذ منه الملـك، الـذي يوحي به إلى الرسول.

وابن سبعين يقول: إنه بيّن العلم الذي رمز إليه هـــرامس الـــدهور الأوليـــة، ورامت إفادته الهداية النبويــة. فعلى قولــه: إن الأنبيــاء رامــوا إفادته وما أفادوه.

وطائفة من المتفلسفة يقولون: إن الفيلســـوف أفضل من النبي وأكمل منه، وهكذا ملاحـدة الشـيعة من الإســـماعيلية ونحـــوهم، يقولـــون إن أئمتهم، كمحمد بن إســـماعيل بن جعفر ونحـــوه، أفضل من موسى وعيسى ومحمد صلى الله عليهم أجمعين.

الوجه الحادي والأربعون: أن يقال يلزم من هـذا القـــول أن كلام الأنبيـــاء وخطـــابهم في أشـــرف المعارف وأعظم العلـوم يمـرض ولا يشـفي، ويضل ولا يهـــدي، ويضر ولا ينفـــع، ويفسد ولا يصـــلح، ولا يزكي النفوس ويعلمها الكتـاب والحكمـة، بل يدسي

النفــوس ويوقعها في الضــلال والشــبهة، بل يكــون كلام من يسفسط تارةً ويــبين أخــرى، كما يوجد في كلام كثير من أهل الكلام الفلسـفة، كـابن الخطيب، وابن سينا، وابن عربي، وأمثالهم خـيراً من كلام الله وكلام رسـله، فلا يكــون خــير الكلام كلام اللــه، ولا أصدق الحديث حديثه، بل يكون بعض قرآن مسيلمة الكذّاب، الذي ليس فيه كذب في نفسـه، وإن كـانت نســبته إلى الله كــذب، ولكنه مما لا يفيد كقولـــه: الفيل وما أدراك ما الفيل، له زلـوم طويــل، إن ذلك من خلق ربنا لجليل – عند هؤلاء الملاحدة خــيراً من كلام الله، الذي وصف به نفسه، ووصف به ملائكتـه، واليــوم الآخـر، وخـيراً من كلام رسـوله، لأن قــرآن مســـيلمة وإن لم تكن فيه فائـــدة ولا منفعـــة، فلا مضــرة فيه ولا فســاد، بل يضـحك المسـتمع – كما يضحك الناس – من أمثاله.

وكلام الله ورســــوله عند هــــؤلاء أضل الخلق وأفسد عقولهم، وأديانهم، وأوجب أن يعتقـدوا نقيض الحق في الإيمان بالله ورسـوله، أو يشـكوا ويرتـابوا في الحق، أو يكونوا – إذا عرفوا بعقلهم- تعبـوا تعبـاً عظيمــاً في صــرف الكلام عن مدلوله ومقتضــاه، وصرف الخلق عن اعتقاد مضمونه وفحواه، ومعاداة من يقر بــــذلك، وهم الســـواد الأعظم من اتبـــاع الرسل.

الوجه الثــاني والأربعـون: أن يقــال: كل عاقل يعلم بالضرورة أن من خـاطب النـاس في الطب أو الحســـاب أو النحو أو السياسة والأخلاق أو الهيئة أو غير ذلك من الأمور، بكلام عظم قـدره وكـبر أمـره، وذكر أنه بيّن لهم به وعلم. وهــــدى به وأفهم، ولم يكن في ذلك الكلام بيان تلك المعلومات، ولا معرفة

لتلك المطلوبـات، بل كـانت دلالة الكلام على نقيض الحق أكمـل، وهي على غـير العلم أدلّ –كـان هـذا : إما مفرطـــاً في الجهل والضـــلالة، أو الكـــذب والشـــيطنة والنذالـــة، فكيف إذا كـــان قد تكلّم في الأمـور الإلهيـة، والحقـائق الربانيـة، الـتي هي أجل المطـالب العاليـة، وأعظم المقاصد السـامية، بكلام فضّله على كل كلام، ونسبه إلى خالق الأنـام، وجعل من خالفه شـبيهاً بالأنعـام، وجعلهم من شر الجهلة الضـلال الكفـار الطغـاة، وذلك الكلام لم يـدل على الحق في الأمور الإلهية، ولا أفاد علماً في مثل هـذه القضـية، بل دلالته ظـاهرة في نقيض الحق والعلم والعرفان، مفهمة لضد التوحيد والتحقيق الذي يرجع إليه ذوو الإيقان، فهل يكون مثل هذا المتكلم إلا في غاية الجهل والضـلال، أو في غاية الإفك والبهتـان والإضلال!؟..

فهذا حقيقة قول هؤلاء الملاحدة في رسل الله، الـذين هم أفضل الخلق وأعلمهم باللـه، وأعظمهم هدى لخلق الله، لا سيما خاتم الأنبياء وسيد ولد آدم، الذي هو أعلم الخلق بالله، وأنصح الخلق لعباد اللـه، وأفصح الخلق في بيـان هـدى اللـه، صـلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين.

ومن المعلوم أن من وصف الأمر على خلاف ما هو عليه، فإما أن يكـون قد أُتي من علمه أو قصـده أو عجزه، فإنه قد يكون جاهلاً بـالحق، وقد لا يكـون جاهلاً به، بل ليس مراده تعليم المخـاطبين وهـداهم وبيـان الأمر لهم، كما يقصـده أهل الكيد والخـداع والنفاق وأمثالهم، وإما أن يكون علمه تامـاً وقصـده البيان والإيضاح.

فإن الفعل يتعذر لعـدم العلم، أو لعـدم القـدرة، أو لعدم الإرادة، فأما إذا كـان الفاعل له مريـداً لـه، وهو قــادر عليه وعــالم بما يريــده، لــزم حصــول مطلوبه.

ومن المعلـــوم أن محمـــداً أعلم الخلق بالله وتوحيده وأسمائه وصفاته وملائكته ومعـاده، وأمثـال ذلك من الغيب، وهو أحـــــــرص الخلق على تعليم الناس وهدايتهم .

كما قـال تعـالى : (**لقد جـاءكم رسـول من أنفســكم عزيز عليه ما عنتم حــريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم**) .

ولهذا كان من شـدة حرصه على هـداهم يحصل له ألم عظيم إذا لم يهتدوا، حـتى يُسـلّيه ربه ويعزيه كقوله تعالى: (**إن تحرص على هداهم فإن الله لا يهــدي من يضل**) . وقـــال تعـــالى : (**إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشـاء**) وقـال تعـالى : (**لعلك بـاخعٌ نفسك ألا يكونـوا مؤمـنين**) وقـال تعـالى: (**وإن كـان كبُر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغي نفقاً في الأرض أو سـلماً في السـماء فتـأتيهم بآيـةٍ ولو شاء الله لجمعهم على الهدى فلا تكونن من الجاهلين**).

ثم إنه سـبحانه وتعـالى أمـره بـالبلاغ المـبين، فقـــال تعـــالى: (**قل أطيعـــوا الله وأطيعـــوا الرســـول فـــإن تولـــوا فإنما عليه ما حُمل وعليكم ما حُملتم وإن تطيعـوه تهتـدوا وما على الرسول إلا البلاغُ المـبين**) وقـال تعـالى: (**وأطيعـوا الله وأطيعـوا الرسـول واحـذروا فإن توليتم فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ**

المبين) وقال تعالى: (**وقال الـذين أشـركوا لو شـاء الله ما عبـدنا من دونه من شـيء نحن ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شـــــيء كــــذلك فعل الـــذين من قبلهم فهل على الرسل إلا البلاغ المبين**) .

فـإذا كـان المخـاطب أعلم الخلق بما يخـبر به عنه، ويصـفه ويخـبر بـه، وأحـرص الخلق على تفهيم المخـاطبين وتعـريفهم، وتعليمهم وهـداهم، وأقــدر الخلق على البيان والتعريف لما يقصده ويريده، كان من الممتنع بالضرورة أن لا يكون كلامه مبينــاً للعلم والهدى والحـق، فيما خـاطب بـه، وأخـبر عنـه، وبينه ووصــفه، بل وجب أن يكــون كلامه أحق الكلام بــأن يكون دالاً على العلم والحق والهـدى، وأن يكــون ما ناقض كلامه من الكلام، أحق الكلام بأن يكــون جهلاً وكذباً وباطلاً.

وهذا قـول جميع من آمن بالله ورسـوله، فتـبين أن قول الذين يعرضون عن طلب الهدى والعلم في كلام الله ورســـوله، ويطلبونه في كلام غـــيره، من أصـناف أهل الكلام والفلسـفة والتصـوف وغـيرهم، هم من أجهل النـاس وأضــلهم بطريق العلم، فكيف بمن يعـــارض كلامه بكلام هـــؤلاء الـــذين عارضـــوه وناقضوه، ويقول: إن الحق الصـريح والعلم والهـدى إنما هو في كلام هؤلاء المناقضين، المعارضين لكلام رسول رب العـالمين، دون ما أنزله الله من الكتـاب والحكمة، وبعث به رسوله من العلم والرحمة ؟!.

الوجه الثــالث والأربعــون: أن يقــال : كل من سمع القرآن من مسـلم وكـافر، علم بالضـرورة أنه قد ضمن الهدى والفلاح لمن أتّبعه، دون من خالفــه، كما قال تعـالى: (**آلم . ذلك الكتـاب لا ريب فيه**

هـدى للمتقين). وقـال تعـالى: (**آلمص. كتـاب أنـــزل إليك فلا يكن في صـــدرك حـــرج منه لتنذر به وذكـرى للمؤمـنين. أتبعـوا ما أنـزل إليكم من ربكم ولا تتبعــوا من دونه أوليــاء**) وقــال: (**فإما يــأتينكم مــني هــدى فمن تبع هداي فلا يضل ولا يشقى. ومن أعــرض عن ذكـري فـإن له معيشة ضـنكاً ونحشـره يـوم القيامة أعمى. قال رب لم حشــرتني أعمى وقد كنت بصـــيراً. قـــال كـــذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى. وكذلك نجــزي من أســرف ولم يــؤمن بآيــات ربه ولعــذاب الآخرة أشد وأبقى**) . وقال تعالى: (**وهذا كتابٌ أنزلنـــاه مبـــارك فـــاتبعوه واتقـــوا لعلكم ترحمــون**). وقــال تعــالى: (**وإنك لتهــدي إلى صراطٍ مستقيم**) . وقـال تعـال: (**كتاب أنزلنـاه إليك لتخرج النـاس من الظلمـات إلى النـور بـإذن ربهم إلى صـراط العزيز الحميـد. الله الـذي له ما في السـموات وما في الأرض**) .
وكذلك نعلم أنه ذم من عارضه وخالفـه، وجـادل بما يناقضه، كقوله تعـالى (**ما يجـادل في آيـات الله إلا الـذين كفـروا**) . وقــال تعــالى: (**إن الــذين يجادلون في آيات الله بغـير سـلطان أتـاهم إن في صـــدورهم إلا كـــبر ما هم ببالغيه**) وأمثال ذلك.

وإذا كان كذلك، فقد علم بالاضطرار أن من جاء بـالقرآن، أخـبر أن من صـدّق بمضـمون أخبـاره فقد علم الحق واهتدى، ومن أعرض عن ذلك كان جاهلاً ضالاً، فكيف بمن عارض ذلك وناقضه؟! وحينئذ فكل

من لم يقل بما أخــبر به القــرآن عن صــفات الله واليوم الآخر وغيرها .

كـان عند من جـاء بـالقرآن جـاهلاً ضـالاً، فكيف بمن قال بنقيض ذلك؟!

فالأول عند من جاء بالقرآن في الجهل البسيط، وهؤلاء في الجهل المركب.

ولهــذا ضــرب الله تعــالى مثلاً لهــؤلاء، ومثلاً لهؤلاء، فقال: (**والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حـتى إذا جـاءه لم يجده شـيئاً ووجد الله عنـده فوفـاه حسـابه والله سريع الحسـاب**) ... فهـذا مثل أهل الجهل المركب.

وقــال تعـالى: (**أو كظلمـات في بحر لُجي يغشاه موجٌ من فوقه موجٌ من فوقه سحاب ظلمات بعضها فـوق بعض إذا أخـرج يـده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نـوراً فما له من نور**) ، فهذا مثل أهل الجهل البسيط .

ومن تمام ذلك أن يعرف أن الضلاّل تشـابها في شـيئين: أحـدهما الإعـراض عمّا جـاء به الرسـول ، والثـــاني معارضـــته بما يناقضـــه، فمن الثـــاني الاعتقادات المخالفة للكتاب والسنة.

فكل من أخـبر بخلاف ما أخـبر به الرسـول عن شيء من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر أو غـير ذلك فقد ناقضه وعارضه، سواء اعتقد ذلك بقلبه، أو قاله بلسانه.

وهـذا حـال كل بدعة تخـالف الكتـاب والسـنة، وهــؤلاء من أهل الجهل المــركب، الــذين أعمــالهم كسراب بقيعة .

ومن لم يفهم خبر الرسـول ويعرفه بقلبـه، فهو من أهل الجهل البسيط، وهؤلاء من أهل الظلمات.

وأصل الجهل المركب هو الجهل البسـيط، فـإن القلب إذا كـان خاليـاً من معرفة الحـق، واعتقـاده والتصديق به، كان معرضاً لأن يعتقد نقيضه ويصـدق به، لا سيما في الأمور الإلهية، التي هي غاية مطالب البريـــة، وهي أفضل العلـــوم وأعلاهـــا، وأشـــرفها وأسـماها، والنـاس الأكـابر لهم إليه غاية التشـوف والاشتياق، وإلى جهته تمتد الأعناق، فالمهتـدون فيه أئمة الهـــدى، كـــإبراهيم الخليل وأهل بيتـــه، وأهل الكذب فيه أئمة الضلال، كفرعون وقومه.

قال الله تعـالى في أولئـك: (**وجعلنـاهم أئمة يهـدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخـيرات وإقـام الصـلاة وإيتـاء الزكـاة وكـانوا لنا عابدين**) . وقال تعـالى في الآخـرين: (**وجعلناهم أئمة يـــدعون إلى النـــار ويـــوم القيامة لا ينصـرون**) . فمن لم يكن على طريق أئمة الهـدى كان ثغر قلبه مفتوحاً لأئمة الضلال.

الوجه الرابع والأربعون: أن يقـال: المعارضـون للكتاب والسنة بآرائهم لا يمكنهم أن يقولـوا: إن كل واحد من الـــدليلين المتعارضـــين هو يقيـــني، وقد تناقضا على وجهٍ لا يمكن الجمع بينهمـا، فـإن هـذا لا يقوله عاقل يفهم ما يقـول، ولكن نهاية ما يقولونـه: إن الأدلة الشرعية لا تفيد اليقين، وإن ما ناقضها من الأدلة البدعية – الـــتي يســـمونها العقليـــات- تفيد اليقين، فينفون اليقين عن الأدلة السمعية الشرعية، ويثبتونه لما ناقضـــها من أدلتهم المبتدعـــة، الـــتي يدعون أنها براهين قطعية.

ولهـــذا كـــان لازم قـــولهم الإلحـــاد والنفـــاق، والإعـراض عمّا جـاء به الرسـول، والإقبـال على ما يناقض ذلك، كالذين ذكرهم الله تعالى في كتابه من مجـــادلي الرســـل، كما قـــال: (**وهمت كل أمـــةٍ برســـــولهم ليأخـــــذوه وجـــــادلوا بالباطل ليدحضـــوا به الحق فأخـــذتهم فكيف كـــان عقاب**). وقوله تعالى: (**ما يجادل في آيات الله إلا الـــذين كفـــروا فلا يغـــررك تقلبهم في البلاد**) ، وقوله تعـالى: (**وكذلك جعلنا لكل نـبي عدواً شياطين الإنس والجن يـوحي بعضـهم إلى بعض زخـرف القـول غـروراً ولو شـاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون. ولتصغى إليه أفئـــدةُ الـــذين لا يؤمنـــون بـــالآخرة وليرضـــوه وليقـــترفوا ما هم مقـــترفون**) . وأمثال ذلك.

الوجه الخامس والأربعون: أن يقـال : العقليـات التي يقال أنها أصل للســمع وأنها معارضة له ليست مما يتوقف العلم بصــحة الســمع عليها فــامتنع أن تكون أصلاً له بل هي باطلة وقد اعترف بــذلك أئمة أهل النظر من أهل الكلام والفلسفة.

الوجه الســادس والأربعـون: أنكم إذا اعتقــدتم في الدليل الســمعي أنه ليس بـدليل في نفس الأمر بل اعتقـــاد دلالته على مخـــالف ما زعمتمـــوه من العقل جهل أمكن أتباع الرسل المصدقين بما جـاءوا به أن يعتقــــدوا في أدلتكم العقلية أنها ليست بأدلة في نفس الأمر وأن اعتقـــاد دلالتها جهل ويرمـــون أدلتكم بما رميتم به الأدلة السـمعية ثم الـترجيح من جـانبهم من وجـوه متعـددة وكـانوا في هـذا الـرمي أحسن حـالاً منكم وأعـذر، فـإن معهم من الـبراهين

الدالة على صحة ما أخبر به السمع إجمالاً وتفصــيلاً من المعقــول أصح مما معكم، ولا تــذكرون معقــولاً يعارض ما ورد به الوحي إلا ومعهم معقول أصح منه يصدقه .

الوجه الســابع والأربعـون: أن يقـال: إن تقـديم العقل على الشـــرع يتضـــمن القـــدح في العقل والشـرع؛ لأن العقل قد شـهد للـوحي بأنه أعلم منه وأنه لا نسبة له إليه، وأن نسبة علومه ومعارضه إلى الــوحي، أقل من خردلة بالإضــافة إلى جبل أو تلك التي تَعْلق بالإصبع بالنسبة إلى البحر، فلو قدم حكم العقل عليه لكان ذلك قدحاً في شهادته، وإذا بطلت شــهادته بطل قبــول قولــه، فتقــديم العقل على الوحي، يتضمن القدح فيه وفي الشرع وهذا ظاهر لا خفاء به يوضحه :

الوجه الثامن والأربعون: وهو أن الشرع مــأخوذ عن الله بواسـطة الرسـولين الملكي والبشـري بينه وبين عباده مؤيداً بشـهادة الآيـات وظهـور الـبراهين على ما يوجبه العقل ويقتضــيه تــارة، ويستحســنه تارة، ويجوزه تارة، ويكع عن دركه تارة، ولا سبيل له إلى الإحاطة بـــه، ولابد له من التســليم والانقيــاد لحكمه والإذعــان والقبــول، وهنــاك يســقط ((لم))، ويبطل ((كيف))، ويـزول ((هلا))، ويـذهب ((لو)) ((وليت)) في الــريح لأن هــذه المــواد عن الــوحي محبوســة، واعتراض المعترض عليه مردود واقتراح المقترح ما يظن أنه أولى منه سفه وجهل، فالشـريعة مشـتملة على أعلى أنواع الحكمة علماً وعملاً التي لو جمعت حكم جميع الأمم ونســـــبت إليها لم يكن لها إليها نسبة، وهي متضمنة لأعلى المطالب بأقرب الطـرق وأتم البيــــــان، فهي متكفلة بتعريف الخليقة بها

وفاطرها المحسن إليها بــأنواع الإحســان بأســمائه وصـــــــفاته وأفعاله وتعريف الطريق الموصل إلى رضـــاه وكرامته والـــداعي لديـــه، وتعريف حـــال الســالكين بعد الوصــول إليــه، ويقابل هــذه الثلاثة تعريفهم حال الداعي إلى الباطل، والطرق الموصلة إليـه، وحـال السـالكين تلك الطـرق وإلى أين تنتهي بهم، ولهــــذا تقبلها العقــــول الكاملة أحسن تقبل وقابلتها بالتسليم والإذعان واســتدارت حولها بحماية حوزتها والذب عن سلطانها.

فـــبين ناصر باللغة الســـائغة، وحـــام بالعقل الصــريح، وذاب عنه بـــالبراهين، ومجاهد بالســيف والــــرمح والســـنان، ومتفقه في الحلال والحـــرام، ومعين بتفســـير القـــرآن، وحافظ لمتـــون الســـنة وأسانيدها، ومفتش عن أحوال رواتها، وناقد لصحتها من ســقيمها، ومعلولها من ســليمها، فهي الشــريعة ابتــداؤها من اللــه، وانتهاؤها إليــه، فمنه بــدأت وإليه تعود.

الوجه التاسع والأربعــون: أن الله ســبحانه قد تمم الــــــدين بنبيه وأكمله به ولم يحوجه ولا أمته بعــده إلى عقل ولا نقل ســواه ولا رأي ولا منــام ولا كشوف، قـال تعـالى: (**اليـوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإســلام ديناً**) . وأنكر على من لم يكتف بـالوحي عن غـيره، فقــال: (**أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتــاب يُتلى عليهم إن في ذلك لرحمة وذكـــــرى لقومٍ يؤمنون**). ذكر هــذا جوابــاً لطلبهم آية تــدل على صدقه فأخبر أنه يكفيهم من كل آية فلو كان ما تضمنه من الإخبــار عنه وعن صــفاته وأفعاله واليــوم الآخر يناقض العقل لم يكن دليلاً على صــدقه فضــلاً

عن أن يكون كافياً، وسيأتي في الوجه الذي بعد هذا بيان أن تقديم العقل على النقل يبطل كون القــرآن آية وبرهانــاً على صــحة النبــوة، والمقصــود أن الله ســـبحانه تمم الـــدين وأكمله بنبيه وما بعثه به فلم يحــوج أمته إلى ســواه، فلو عارضه العقــل، وكــان أولى بالتقديم منه لم يكن كافياً للأمة ولا كـان تامـاً في نفســه. في مراســيل أبي داود[1] أن الرســول ﷺ رأى بيد عمر بن الخطـــاب ورقة فيها شـــيء من التوراة فقال: كفى بقوم ضلالة أن يتبعوا كتابـاً غـير كتـابهم. أُنْـزل على نـبي غـير نـبيهم، فـأنزل الله عز وجــل: (**أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتــاب يُتلى عليهم إن في ذلك لرحمة وذكـــــرى لقـوم يؤمنـون**). وقـال سـبحانه: (**فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكمـوك فيما شـجر بينهم ثم لا يجـدوا في أنفســهم حرجــاً مما قضـيت ويسـلموا تسـليماً**). فأقسم سـبحانه بنفسه أنا لا نـؤمن حـتى نحكم رسـوله في جميع ما شـجر بيننـا، وتتسع صدورنا بحكمه، فلا يبقى منها حـرج، ونســلم لحكمه تســليماً فلا نعارضه بعقل ولا رأي ولا هــوى ولا غيره، فقد أقسم الرب سبحانه بنفسه على نفي الإيمان عن هؤلاء الذي يقـدمون العقل على ما جـاء به الرسول وقد شهدوا هم على أنفسهم بـأنهم غـير مؤمنين بمعناه وإن آمنوا بلفظه، وقال تعـالى: (**وما اختلفتم فيه من شـــيء فحكمه إلى الله**). وهــذا نص صــريح في أن حكم جميع ما تنازعنا فيه مردود إلى الله وحـده، وهو الحـاكم فيه على لسـان رسوله فلو قــدم حكم العقل على حكمه لم يكن هو الحاكم بوحيه وكتابه وقال تعالى: (**اتبعوا ما أنـزل**

---

[1] (?) حسنه الألباني في مشكاة المصابيح (177) لطرقه وشواهده.

إليكم من ربكم ولا تتبعــوا من دونه أوليــاء) فأمر باتباع الوحي المنـزل وحده ونهى عن اتبــاع ما خالفه وأخــبر ســبحانه أن كتابه بينة وشــفاء وهــدى ورحمة ونور وفضل وبرهـان وحجة وبيـان، فلو كـان للعقل ما يعارضه ويجب تقديمه على القــــــرآن لم يكن فيه شــيء من ذلــك، بل كـانت هـذه الصـفات للعقل دونه وكان عنها بمعزل فكيف يشـفي ويهـدي ويبين ويفصل ما يعارضه صريح العقل؟

الوجه الخمسون: أن الأدلة السـمعية هي الكتـاب والســنة، والإجمــاع. وهو إنما يصــار إليه عند تعــذر الوصول إليهما، فهو في المرتبة الأخيرة، ولهذا أخره عمر في كتابه إلى أبي موسى حيث كتب إليــــــه: ((اقض بما في كتاب الله، فإن لم يكن في كتاب الله فبما في سنة رسول الله ، فإن لم يكن في السنة فبما قضى به الصالحون قبلك))[1]. وهذا السلوك هو كــان ســلوك الصــحابة والتــابعين، ومن درج على آثـارهم الأئمـة. أول ما يطلبـون النازلة من القـرآن، فإن أصابوا حكمها فيه لم يعـدوه إلى غـيره، وإن لم يصــيبوها فيه طلبوها من ســنة رســول الله فــإن أصــابوها لم يعــدوها إلى غيرهــا، وإن لم يصــيبوها طلبوها من اتفـاق العلمـاء، وقد صـان الله الأمة أن تجمع على خطأ أو على ما يعلم بطلانه بصــــــريح العقل، فإذا كان الإجماع معصــوماً أن ينعقد على ما يخالف العقل الصريح، بل إذا وجـدنا معقــولاً يخالفه الإجماع علمنا قطعاً أنه معقـول فاسـد، فلأن يصـان كتاب الله، وسنة رسوله عن مخالفة العقل الصـريح أولى وأحرى.

---

1 (?) صحيح النسائي (4989) .

الوجه الحادي والخمسون: أنه إذا قـدر تعـارض العقل والكتـاب فـرد العقل الـذي لم تضـمن لنا عصمته إلى الكتاب المعلوم العصمة هو الواجب.

الوجه الثاني والخمسون: أن طـالب الهـدى في غـير القـرآن والسـنة. قد شـهد الله ورسـوله له الضـلال، فكيف يكـون عقل الـذي قد أضـله الله مقدماً على كتاب الله وسنة رسوله؟ قال تعالى في أرباب العقول التي عارضوا بها وحيه: (**أفرأيت من اتخذ إلهه هـواه وأضـله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون**) . وقال: (**وأن هـذا صـراطي مسـتقيماً فـاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله**) .

وقـال فيمن قـدم عقله على ما جـاء بـه: (**إن يتبعـون إلا الظن وما تهـوى الأنفس ولقد جـآءهم من ربهم الهـدى**)، والقـرآن مملـوء بوصف من قدم عقله على ما جاء به بالضلال.

وروى الترمذي، وغـيره من حـديث علي بن أبي طـالب رضي الله عنه قـال: سـمعت رسـول الله ﷺ يقـول: ((**إنها سـتكون فتنة**)) قلت: فما المخـرج منها يا رسول الله؟ قال: ((**كتاب اللـه، فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، وهو الفصل ليس بـالهزل، من تركه من جبـارٍ قصـمه اللـه، ومن ابتغى الهـدى في غـيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الـذي لا تزيغ به الأهواء ولا تلتبس به الألسـن، ولا يخلق على كـثرة الـرد، ولا تنقضي عجائبـه، ولا يشـبع منه العلمـاء، وهو الـذي لم تنته**

الجن إذ سمعته حتى قالوا: (إنا سمعنا قرآناً عجباً. يهدي إلى الرشد) من قال به صدق ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعي إليه هدي إلى صراط مستقيم)) .

الوجه الثالث والخمسون: أن أصحاب القرآن والإيمان قد شهد الله لهم، وكفى به شهيداً بالعلم واليقين والهدى، وأنهم على بصيرة وبينة من ربهم، وأنهم هم أولو العقل والألباب والبصائر، وأن لهم نوراً على نور؛ وأنهم المهتدون المفلحون.

قال تعالى في حق الذين يؤمنون بالغيب، ولا يعارضونه بعقولهم وآرائهم: (**آلم. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين. الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون. والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون. أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون**) . وقال: (**ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدي إلى صراط العزيز الحميد**). وهذا دليل ظاهر أن الذي نراه معارضاً للعقل، ويقدم العقل عليه ليس من الذين أوتوا العلم في قبيل ولا دبير، ولا قليل ولا كثير.

وقال: (**أفمن يعلم أنما أنزل إليك من ربك الحق كمن هو أعمى**) وهذه شهادة من الله على عمى هؤلاء وهي موافقة لشهادتهم على أنفسهم بالحيرة والشك، وشهادة المؤمنين عليهم. وقال: (**الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجةٍ الزجاجة كأنها كوكبٌ دريٌ يوقد من شجرة**

مباركة زيتونــةٍ لا شــرقية ولا غربية يكــاد زيتها يضئ ولو لم تمسسه نــارٌ نــورٌ على نور. يهدي الله لنوره من يشاء. ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم) .

فـأخبر سـبحانه عن مثل نـور الإيمـان بـه، وبأسمائه، وصفاته، وأفعاله وصدق رسله في قلـوب عبـاده، وموافقة ذلك لنـور عقـولهم وفطـرهم الـتي أبصروا بها نور الإيمـان بهـذا المثل المتضـمن لأعلى أنواع المشهود وأنه نور على نور. نـور الـوحي ونـور العقـل. نـور الشـرعة، ونـور الفطـرة. نـور الأدلة السمعية، ونور الأدلة العقلية. وقال تعالى: (**وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ما كنت تـدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نـوراً نهـدي به من نشـاء من عبادنـا. وإنك لتهـدي إلى صـراط مسـتقيم**) . وقـال تعـالى: (**أومن كـان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نـوراً يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمـات ليس بخـارج منها. كذلك زين للكافرين ما كانوا يعملـون**) وقـال تعـالى: (**فالـذين آمنـوا به وعـزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنـزل معه أولئك هم المفلحون**) وقـال تعـالى: (**الله ولي الذين آمنـوا يخـرجهم من الظلمـات إلى النـور والـذين كفـروا أوليـاؤهم الطـاغوت يخرجـونهم من النـور إلى الظلمـات أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون**) .

ثم أخبر سبحانه عن حال المعرضـين عن النـور المعارضـين للـوحي بالعقل بمثلين يتضـمن أحـدهما وصـفهم بالجهل المـركب، والآخر بالجهل البسـيط، لأنهم بين نـاظر وبـاحث ومقـدر ومفكـر، وبين مقلد

يحسن الظن بهم. فقـال في الطـائفتين: (**والـذين كفـروا أعمـالهم كسـرابٍ بقيعـةٍ يحسـبه الظمآن مـاءً حـتى إذا جـاءه لم يجـده شـيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسـابه. والله سـريع الحساب. أو كظلمـات في بحـرٍ لجي يغشـاه مـــوجٌ من فوقه مـــوجٌ من فوقه ســحاب. ظلماتٌ بعضها فـوق بعض إذا أخـرج يـده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نـوراً فما له من نور**) .

الوجه الرابع والخمسون: أن الآيـات والـبراهين اليقينيـــة، والأدلة القطعيـــة، قد دلت على صـــدق الرسل، وأنهم لا يخبرون عن الله وأسـمائه وصـفاته وأفعاله وأحكامه إلا بـالحق المحض، فهم صـادقون فيما يبلغونه عن الله في الطلب والخـبر، وهـذا أول درجات النقيضين أنه حق، وأنه لا يجوز أن يكون في البـاطن بخلاف ما أخـبر بـه، وأنه يمتنع أن يعارضه دليل قطعي لا عقلي ولا سـمعي، فـإن كل ما يظن أنه يعارضه من ذلك فهي حجج داحضـــة، وشـــبه فاسـدة، من جنس شـبه السفسـطة والقرمطة وإذا كان العقل العالم بصدق الرسول، قد شهد له بذلك، وأنه ممتنع أن يعارض خبره دليلاً صـحيحاً، كـان هـذا العقل شاهداً بأن كل ما عارض ما أخبر به الرسـول فهو باطل، فيكون هـذا العقل الصـحيح، والسـمع قد شهدا ببطلان العقل المخالف للسمع.

الوجه الخـــامس والخمســـون: وهو أن الله ســبحانه اقتضت حكمته وعدله أن يفسد على العبد عقله الذي خالف به رسـله، ولم يجعله منقـاداً لهم، مسـلماً لما جـاءوا بـه، مـذعناً لـه، بحيث يكـون مع الرسول كمملوكة المنقـاد من جميع الوجـوه، فـأول

ما أفسد سبحانه عقل شـيخهم القـديم إبليس، حيث لم ينقد به لأمره، وعـارض النص بالعقـل، وذكر وجه المعارضة، فأفسد عليه عقله غاية الإفساد، حـتى آل الأمر إلى أن صار إمام المبطلين، وقدوة الملحـدين، وشيخ الكفار والمنافقين. ثم تأمل كيف أفسد عقول من أعرض عن رسـله وعـارض ما أرسـلوا بـه، فـآل بهم فســاد تلك العقــول إلى ما قصه الله عنهم في كتابه، ومن فساد تلك العقـول أنهم لم يرضـوا بنـبي من النبيين، ورضوا بإلهٍ من الحجـر، ومن فسـاد تلك العقــول أنهم اسـتحبوا العمى على الهـدى، وآثــروا عقوبة الـدنيا والآخـرة على سـعادتهما، وبـدلوا نعمة الله كفراً، وأحلوا قومهم دار البوار.

وأفسد عقول أهل الكتـابين بكفـرهم بالرسـول حتى آل أمرهم إلى مقالات الفلاسفة، التي قـدموها على ما جاءت به الرسل، حتى قـالوا ما أضـحكوا به كافة العقلاء، وإن كــانوا أصــحاب صــنائع وأفكــار، واستنبطوها بعقولهم لعجز غـيرهم عنهـا، لكن أفسد عليهم العقل الذي ينال به سعادة الأبـد، حـتى قـالوا في فرية سلسلة الموجودات عن واجب الوجـود، ما هو بسلســـلة المجـــانين أشـــبه منه بكلام عقلاء الآدميين.

وجعلوا العالم الذي شهدت عليه شواهد الصنعة والاحتياج والافتقـار من كـون غالبه مسـخراً، مـدبراً، مقهــوراً على حركة لا يمكنه الخــروج منهــا، وعلى مكـــان لا يمكنه مفارقتـــه، وعلى وضع لا يمكنه أن يـزول عنـه، وعلى تـرتيب شـهد العقل والفطـرة أن غيره رتبه هـذا الـترتيب، ووضـعه في هـذا الموضـع، وقهره على هذه الحركة.

وكـون سـافله منفعلاً غـير فاعـل، متـأثراً غـير مــؤثر كل وقت في مبــدأ ومعــاد، وشــواهد الفقر والحاجة والحــدوث ظــاهرة على أجزائه وأنواعــه، فجعلوه قديماً غير مخلوق، ولا مصنوع، فعطلوه عن صــانعه وخالقــه، ثم عطلــوا الــرب الــذي فطر السماوات والأرض عن صفات كماله، ونعوت جلاله، وأفعالـه، فلم يثبتـوا له ذاتـاً ولا صـفة، ولا فعلاً، ولا تصرفاً باختياره في ملكه ولا عالمـاً بشـيء مما في العالم العلوي والسفلي، وعاجزاً من إنشـاء النشـأة الأولى أن يعيدها مرة ثانية.

وفي الحقيقة لم يثبتــوا ربــاً أنشأ شــيئاً، ولا ينشئه، ولا أثبتوا لله ملائكة، ولا رسـلاً، ولا كلامـاً، ولا إلهية، ولا ربوبية.

وأما الاتحادية فأفسد عقــولهم فلم يثبتـوا ربـاً، وظنـوا أن في الخـارج إنسـاناً كليـاً، وحيوانـاً كليـاً، وجعلـوا وجـود الـرب وجـوداً مطلقـاً، مجـرداً عن الماهيات، وقالوا: لا وجود للمطلق في الخارج.

وبالجملة: فلم يصـيبوا في الإلهيـات في مسـألة واحــدة، بل قــالوا في جميعها ما أضــحكوا عليهم العقلاء. وأما متكلمو الجهميــة، والمعتزلــة، فأفسد عقــولهم عليهم حــتى قــالوا ما يســخر العقلاء من قائلـه، كما تقـدم التنبيه على اليسـير منـه، وقـالوا: يتكلم الرب بغير كلام يقوم به، وخالق بلا خلق يقوم به، وسميع بلا سمع، وبصير بلا بصـر، وحي بلا حيـاة، وقدير بلا قدرة، ومريد بلا إرادة، وفعال لما يريد، ولا فعل له ولا إرادة، وقالوا: الرب موجود قائم بنفسـه، ليس في العــالم ولا خارجــه، ولا متصــلاً بــه، ولا منفصلاً عنه، ولا فوقه، ولا تحتـه، ولا عن يمينـه، ولا عن يساره، وقـالوا: إنه لم يـزل معطلاً عن الفعـل،

والفعل ممتنـع، ثم انقلب من الامتنـاع إلى الإمكـان بغير تجدد سبب أصلاً، وقـالوا: إن الأعـراض لا تبقي زمـانين، وأنكـروا القـوى، والطبـائع، والغرائـز، والأسباب، والحِكَم، وجعلـوا الأجسـام كلها متماثلـة. وأثبتـوا أحـوالاً لا موجـودة ولا معدومـة، وأثبتـوا مصنوعاً بلا صـانع ومخلوقـاً بلا خـالق، إلى أضـعاف ذلك مما يسخر منه العقلاء .

وكلما كـان الرجل عن الرسـول أبعد كـان عقله أقل وأفسـد، فأكمل النـاس عقـولاً أتبـاع الرسـل، وأفسـدهم عقـولاً المعـرض عنهم، وعما جـاءوا بـه، ولهذا كان أهل السنة والحديث أعقل الأمة وهم في الطوائف كالصـحابة في النـاس، وهـذه القاعـدة مطـردة في كل شـيء عصي الـرب –سـبحانه- بـه، فإنه يفسده على صاحبه، فمن عصـاه بماله أفسـده عليه، ومن عصـاه بجاهه أفسـده عليـه، ومن عصـاه بلسـانه أو قلبه أو عضو من أعضـائه أفسـده عليـه، وإن لم يشعر بفساده، فأي فسـاد أعظم من فسـاد قلب خرب من محبة الله، وخوفه، ورجائـه، والتوكل عليـه، والإنابة إليـه، والطمأنينة بـذكره، والأنس بـه، والفرح بالإقبـال عليـه؟ وهل هـذا القلب إلا قلب قد اسـتحكم فسـاده؟ والمصـاب لا يشـعر، وأي فسـاد أعظم من فساد لسان تعطل عن ذكره، وما جاء به، وتلاوة كلامه، ونصـيحة عبـاده وإرشـادهم، ودعـوتهم إلى الله، وأي فساد أعظم من فساد جـوارح عطلت عن عبودية فاطرها وخالقها وخدمته، والمبـادرة إلى مرضاته ؟

وبالجملة فما عُصي الله بشيء إلا أفسـده على صاحبه، ومن أعظم معصية العقل إعراضه عن كتابه ووحيه الـذي هـدى به رسـوله، وأتباعـه، والمعارضة

بينه وبين كلام غـيره، فـأي فسـاد أعظم من فسـاد هذا العقل؟ وقد أرى الله سـبحانه أتبـاع رسـوله من فسـاد عقل هـؤلاء ما هو من أقـوى أسـبابٍ زيـادة إيمـانهم بالرسـول، وبما جـاء بـه، وموجبـاً لشـدة تمسكهم به، ولقد أحسن القائل:

وإذا نظـرت إلى أمـيري زادني نظـري له حباً إلى الأمــراء

الوجه السادس والخمسون: أن هـؤلاء عكسـوا شـرعة الله وحكمتـه، وضـادوه في أمـره، فـإن الله سبحانه جعل الوحي إماماً والعقل مؤتماً بــه، وجعله حاكمــاً والعقل محكومــاً عليــه، ورســولاً والعقل مرسـلاً إليـه، وميزانـاً والعقل موزونـاً بـه، وقائـداً والعقل منقاداً له، فصاحب الوحي مبعـوث وصـاحب العقل مبعوث إليه، والآتي بالشرع مخصـوص بـوحي من الله وصــاحب العقل مخصــوص ببحث عن رأي وفكرة، وصاحب الوحي مُلقى وصاحب العقل كـادح طـالب، هـذا يقـول أمـرت ونهيت وأوحي إليّ، وقيل لي وما أقــول شــيئاً من تلقــاء نفسي ولا من قبل عقلي ولا من جهة فكــري ونظــري، وذاك المتخلف يقول نظـرت ورأيت وفكـرت وقـدرت واستحسـنت واســـــتنتجت، والمتخلف يقـــــول معي آلة المنطق والكليـات الخمس والمقـولات العشر والمختلطـات والموجهات اهتدى بها، والرسول يقـول: معي كتـاب الله وكلامه ووحيــه، والمتخلف يقــول معي العقــل، والرسـول يقـول: معي نـور خـالق العقل به أهـدى وأهتدي، والرسول يقول : قال الله كذا، قـال جبريل عن الله كذا، والمتخلف يقـول: قـال أفلاطـون قـال بقـراط، قـال أرسـطو كـذا، قـال ابن سـينا، قـال الفــارابي: فيســمع من الرســول ظــاهر التنـــزيل

وصـحيح التأويل وشـرع سـنة، وأمر بمعـروف ونهي عن منكر، وخبر عن الله وأسمائه وصـفاته وأفعالـه، وخـبر عن السـماء والملائكة واليـوم الآخـر. ويسـمع من الآخر الهيـولي والصـورة والطبيعة والاسـتقص والذاتي والعرض والجنس والنـوع والفصل والخاصة والأيس والليس، وعكس النقيض والعكس
المستوي، وما شاكل هذا[1] مما لا يسمع من مسـلم ولا يهـودي ولا نصـراني ولا مجوسـي، إلا من رضي لنفسه بما يرضى به هـؤلاء المتخلفـون لأنفسـهم ورغب فيما رغبـوا فيـه، وبالجملة فهما طريقـان متباينان، فمن أراد أن يتمعقل بعقول هؤلاء، فليعزل نظره عن الـوحي ويخلي بينه وبين أهلـه، ومن أحب أن يكـون من أهل العقل والـوحي فليعتصم بـالوحي ويستمسك بغرز من جاء بـه، ويسـلم إليه أعظم من تسليم الصـبي لأسـتاذه ومعلمه بكثـير، فـإن التبـاين الـذي بين النـبي وبين صـاحب المعقـول أضـعاف أضعاف التباين الذي بين الصبي والأستاذ.

ومن العجب، أن هؤلاء المقدمين عقـولهم على الوحي، خاضعون لأئمتهم وسلفهم، مستسلمون لهم في أمور كثيرة، يقولون: هم أعلم بها منا، وعقـولهم أكمل من عقولنا، فليس لنا أن نعترض عليهم فكيف يعترض على الوحي بعقله من نسـبته إليه أدق وأقل من نسبة عقل الطفل إلى عقله؟ .

وجماع الأمر أن قضايا المعقـول، مشـتملة على العلم والظن والوهم، وقضايا الوحي كلها حق، فـأين قضـايا مـأخوذة عن عقل قاصر عجز للخطـأ، من قضايا مأخوذة عن خـالق العقـول وواهبها هي كلامه وصفاته؟!.

---

[1] (?) انظر لتعريف هذه الألفاظ: الصواعق المرسلة (3/892) .

الوجه السـابع والخمسـون: أن المعارضة بين العقل ونصـوص الـوحي، لا تتـأتى على قواعد المسلمين، المؤمنين بالنبوة حقاً، ولا على أصول أحد من أهل الملـل، المصـدقين بحقيقة النبـوة، وليست هـذه المعارضة من الإيمـان بـالنبوة في شيء، وإنما تتأتى هذه المعارضـة، ممن يقر بـالنبوة على قواعد الفلسـفة، ويجريها على أوضـاعهم وأن الإيمان بالنبوة عندهم، هو الاعتراف بموجـود حكيم، له طالع مخصوص يقتضي طالعه أن يكـون متبوعـاً، فـإذا أخـبرهم بما لا تدركه عقـولهم عارضـوا خـبره بعقـولهم، وقـدموها على خـبره، فهـؤلاء هم الـذين عارضوا بين العقل ونصوص الأنبياء فعارضوا نصوص الأنبيـاء في بـاب الإيمـان باللـه، وملائكتـه، وكتبـه، ورسـله، واليـوم الآخـر، في هـذه الأصـول الخمس بعقـولهم فلم يصـدقوا بشـيء منها على طريقة الرسـل، ثم سـرت معارضـتهم في المنتسـبين إلى الرسل، فتقاسـموها تقاسم الـوارث لتركه مـورثهم، فكل طائفة كان الـوحي على خلاف مـذهبهم وقـول من قلدوه لجأوا إلى هذه المعارضـة، واعتصـموا بها دون نصوص الوحي، ومعلوم أن هذا يناقض الإيمـان بـالنبوة، وإن تنـاقض القائل به فغايته أن يثبت كـون النبي رسـولاً للعمليـات دون العلميـات أو في بعض العلميات التي أخبر به دون البعض وهذا أسـوأ حـالاً ممن جعله رسولاً إلى بعض الناس دون بعض، فـإن القائل بهذا يجعله رسولاً في العلميـات والعمليـات، ولا يعـارض بين خـبره وبين العقـل، وإن تنـاقض في جحده عموم رسالته بالنسـبة إلى كل مكلـف، فهـذا جحد عموم رسالته إلى المدعوين وذاك جحد عمـوم رسـالته في المـدعو إليه المخـبر به ولم يـؤمن في

الحقيقة برسالته لا هذا ولا هذا، فإنه يقـال لهـذا: إن كـان رسـول الله إلى هـؤلاء حقـاً فهو رسـوله إلى الآخرين قطعاً لأنه أخبر بذلك، ومن ضرورة تصديقه الإيمان بعموم رسالته، ويقال للآخر: إن كان رسـول الله في العمليات وإنها حق من عند الله فهو رسوله في العلميات فإنه أخبر عنه بهذا .

الوجه الثـامن والخمسـون: وهو أنك إذا جعلت العقل ميزانــاً ووضــعت في أحد كفتيه كثــيراً من الأمـور المشـاهدة المحسوسة الـتي ينالها العيـان ووضعت في الكفة الأخرى الأمـور الـتي أخـبرت بها الرسل عن الله وأسـماءه وصـفاته وملائكته وكتبه ورسـله واليـوم الآخر وجـدت ترجيحه لهـذه الكفة وتصديقه بها فـوق ترجيحه للـتي قبلها وتصـديقه بها أقوى، ولـولا الحس والمشـاهد تمنعه من إنكـار ذلك لأنكره، وهـذه دعـوى نعلم أنك تتعجب ممن يـدعيها وتنسـبه إلى المجازفـة، وقلة التحصـيل، والخطابة التي تليق بالعامة ولعمر الله إن مـدعيها ليعجب من إنكارك لها وتوقفك فيها بعد البيان.

فنقول وبالله التوفيق: أنسب إلى العقل حيوانـاً يرى ويسمع ويحس ويتكلم ويعمل فغشـيه أمر ألقي له كأنه خشـــبة لا روح فيها وزال إحساسه وإدراكه وتــوارى عنه سـمعه وبصـره وعقله بحيث لا يعلم شـيئاً، فـأدرك في هـذه الحـال من العلـوم العجيبة والأمـــور الغائبة ما لم يدركه حـــال حضـــور ذهنه واجتماع حواسه ووفور عقله، وعلم من أمـور الغيب المســتقبلة ما لم يكن له دليل ولا طريق إلى العلم بـه، وانسب إليه أيضـاً حيوانـاً خـرج من إحليلة مجة مـــاء مســتحيلة عن حصــول الطعــام والشــراب كالمخطة فامتزجت بمثلها في مكان ضـيق فأقـامت

هنـاك برهة من الـدهر فـانقلبت دمـاً قد تغـير لونها وشـكلها وصـفاتها فأقـامت كـذلك مـدة ثم انقلبت قطعة لحم فأقـامت كـذلك مـدة ثم انقلبت عظامـاً وأعصاباً وعروقاً وأظفاراً مختلفة الأشكال والأوضاع وهي جماد لا إحسـاس لها ثم عـادت حيوانـاً يتحـرك ويتغـذى وينقلب ثم أقـام ذلك الحيـوان مـدة طويلة في مكــــان لا يجد فيه متنفســــاً وهو داخل أوعية بعضها فوق بعض، ثم انفتح له باب ضيق عن مسلك الذكر فلا يسلكه إلا بضغطة وعصـره، فوسع له ذلك الباب حتى خرج منه، وانسب إليه أيضـاً شـيئاً بقـدر الحبة ترســـله في مدينة عظيمة من أعظم المـــدن فيأكل المدينة وكل من فيها ثم يقبل على نفسه فيأكلها وهو النار، وانسب إليه أيضاً شـيئاً بقـدر بـزر الخشخاش[1] يحمله الإنسـان بين ثيابه مـدة فينقلب حيواناً يتغـذى بـورق الشـجر برهة ثم إنه يبـني على نفسه قباباً مختلفة الألوان من أبيض وأصـفر وأحمر بنـاء محكمـاً متقنـاً فيقيم في ذلك البنـاء مـدة من الزمــان لا يتغــذى بشــيء البتــة، فينقلب في القبة طـائراً له أجنحة يطـير بها بعد أن كـان دوداً يمشي على بطنه فيفتح على نفسه باب القبة ويطير، وذلك دود القز إلى أضـعاف ما ذكرنا مما يشـاهد بالعيـان مما لو جلي لمن لم يـره لعجب من عقل من حكـاه له، وقال: وهل يصدّق بهـذا عاقـل، وضـرورة العقل تدفع هذا، وأقام الأدلة العقلية على استحالته، فقــام في النــــائم مثلاً القــــوى الحساسة أســـباب لإدراك الأمور الوجودية وآلة لهـا، فمن لا يـدرك الشـيء مع

---

1 (?) بـزر الخشـخاش: الـبزر هو كل حب يبـذر، والخشـخاش نبت ثمرته حمراء وهو ضربان: أسود وأبيض واحدته خشخاشة.
انظر : المصباح المنير 1/60، مادة بزر، لسان العـرب 2/164، مـادة خشش.

وجودها واســتجماعها ووفورهــا، فــأن يتعــذر عليه إدراكه مع وجودها وبطلان أفعالها أولى وأحرى وهذا قياس أنت تجده أقوى من الأقيسة التي يعـارض بها خـبر الأنبيـاء والحس والعيـان يدفعه ومن له خـبرة بمواد الأدلة، وترتيب مقدماتها، وله أدنى بيـان يمكن أن ينظم أدلة عقلية على اسـتحالة كثـير من الأمـور المشاهدة المحسوسة، وتكـون مقـدمات تلك الأدلة من جنس مقدمات الأدلة التي تعارض بها النصــوص أو أصح منها، وانسب إلى العقل وجود ما أخـبرت به الرسل عن الله وصفاته وأفعاله وملائكته وعن اليوم الآخر، وثبوت هذه الأمـور الـتي ذكرنا اليسـير منهـا، وما لم نــذكره، ولم يخطر لنا ببــال أعجب من ذلك بكثير نجد تصديق العقل بما أخبرت به الرسل أقرب إليه من تصديقه بهذه الأمور ولولا المشاهدة لكــذب بها.

فيالله العجب! كيف يســـتجيز العقل إنكـــار ما أخبرت به الرسل بعد أن رأى وعاين وسـمع ما لو لا الحس لأنكره غاية الإنكار، ومن ها هنا قـال من صح عقله وإيمانه: إن نسبة العقل إلى الوحي أدق، وأقل بكثير من نسبة منادي سن التمييز إلى العقل.

الوجه التاسع والخمســـــون: إن هـــــؤلاء المعارضـين للـوحي بعقـولهم ارتكبـوا أربع عظـائم: إحـــداها : ردهم لنصـــوص الأنبيـــاء – صـــلوات الله وسلامه عليهم-

الثانية: إسـاءة الظن بـه، وجعله منافيـاً للعقـل، مناقضاً له.

الثالثــة: جنــايتهم على العقل بــردهم ما يوافق النصوص من المعقول؛ فإن موافقة العقل للنصوص

الـــــتي زعمـــــوا أن العقل يردها أظهر للعقل من معارضته لها،

الرابعــة: تكفــيرهم أو تبــديعهم وتضــليلهم لمن خالفهم في أصولهم، التي اخترعوها، وأقوالهم الـتي ابتــدعوها، مع أنها مخالفة للعقل والنقــل، فصــوبوا رأي من تمسك بـــالقول المخـــالف للعقل والنقـــل، وخطئـــوا من تمسك بما يوافقهمـــا، وراج ذلك على من لم يجعل الله له نوراً، ولم يشرق على قلبه نـور النبوة .

الوجه الســتون: أن من عــارض بين الــوحي والعقل فقد قال بتكافؤ الأدلة، لأن العقل الصحيح لا يكذب، والـوحي أصـدق منـه، وهما دليلان صـادقان، فإذا تعارضا تكافئـا، فـإن لم يقـدم أحـدهما بقي في الحـيرة والشك وإن قـدم أحـدهما على الآخر أبطل مـــوجب الـــدليل الصـــحيح، وأخرجه عن كونه دليلاً، فيبقى حائراً بين أمــرين لابد له من أحــدهما، إما أن يسيء الظن بالوحي، أو بالعقل، والعقل عنـده أصل الوحي، فلا يمكنه أن يسيء الظن به، فيســطو على الـوحي تـارة بـالتحريف، والتأويـل، وتـارة بالتخييـل، وتارة بالدفع والتكذيب، إن أمكن، وذلك في نصـوص السـنة، وتـارة يـدعي ذلك في نصـوص القـرآن، كما يدعيه غلاة الرافضة وكثير من القرامطة وأشباههم، وهـذا كله إنما نشأ من ظنـونهم الفاسـدة، أن العقل الصـحيح يعــارض الــوحي الصــريح، وأما أهل العلم والإيمان، أهل السمع والنقل، فعندهم أن فرض هذه المســألة محــال، وأن فرضــها كفــرض مســألة إذا تعــارض العقل وأدلة ثبــوت النبــوة والرســالة، وإذا تعـــارض العقل وأدلة ثبـــوت الخـــالق وتوحيـــده،

ومعارضة هــؤلاء ومن وافقهم على بعضــها، تُبَين له أن القوم لا عقل ولا نقل.
الوجه الحـادي والسـتون: أن الله سـبحانه نهى المؤمنين أن يتقـدموا بين يـدي رسـوله وأن يرفعـوا أصـواتهم فـوق صـوته وأن يجهـروا له بـالقول كجهر بعضهم لبعض وحـذرهم من حبـوط أعمـالهم بـذلك؛ فقال: (**يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورســوله واتقــوا الله إن الله ســميع عليم. يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي**) فإذا كـان سـبحانه قد نهى عن التقديم بين يديـه، فـأي تقـديم أبلغ من تقـديم عقله على ما جـاء بـه؟ قـال غـير واحد من السـلف: ولا تقولـوا حـتى يقـول ولا تفعلـوا حـتى يـأمر، ومعلـوم قطعاً أن من قـدم عقله أو عقل غـيره على ما جـاء به، فهو أعصى الناس لهذا النبي ، وأشدهم تقــدماً بين يديــه، وإذا كــان ســبحانه قد نهــاهم أن يرفعــوا أصواتهم فـوق صـوته، فكيف برفع معقـولاتهم فـوق كلامه، وما جاء به؟ ومن المعلـوم قطعـاً أنه لم يكن يفعل هــذا في عهــده إلا الكفــار والمنــافقون، فهم الــذين حكى الله ســبحانه عنهم معارضة ما جــاء به بعقولهم وآرائهم، وصارت تلك المعارضة ميراثـاً في أشــباههم، كما حكى الله عن المشــركين معارضة شرعه وأمره، بقضائه وقدره.
الوجه الثــاني والســتون: أن معارضة الــوحي بالعقل ميراث عن الشـيخ أبي مـرة[1]، فهو أول من عارض السمع بالعقل وقدمه عليه، فإن الله سبحانه لما أمره بالسجود لآدم عـارض أمـره بقيـاس عقلي مركب من مقدمتين حمليتين:

---

1 (?) هو الشيطان ! .

إحـــداهما: قولـــه: (**أنا خـــيرٌ منه**) فهـــذه هي الصـغرى، والكـبرى محذوفـة، تقـديرها و«الفاضل لا يسجد للمفضول»، وذكر مستند المقدمة الأولى وهو أيضـاً قيـاس حملي حـذف إحـدى مقدمتيه فقـال: (**خلقتني من نار وخلقته من طين**).

والمقدمة الثانية كأنها معلومـــة، أي: ومن خلق من نـــار أفضل ممن خلق من طين، فهما قياســـان متـــداخلان، وهـــذه يســـميها المنطقيـــون الأقيسة المتداخلة، فالقياس الأول هكذا: أنا خير منـه، وخـير المخلوقين لا يسجد لمن هو دونه، وهذا من الشـكل الأول.

والقياس الثاني هكـذا: خلقتـني من نـار وخلقته من طين والمخلوق من النار خـير من المخلـوق من الطين فنتيجة هـذا القيـاس العقلي: أنا خـير منـه، ونتيجة الأول ولا ينبغي لي أن أسجد له.

وأنت إذا تأملت مادة هذا القياس وصورته رأيته أقـوى من كثـير من قياسـاتهم، الـتي عارضـوا بها الوحي، وقدموها عليه، ولكل باطل، وقد اعتذر أتباع الشيخ له بأعذار : ومنها أنه لما تعارض عنـده العقل والنقل قـــدم العقـــل. ومنها أن الخطـــاب بصـــيغة الضمير في قوله اسجدوا لا عموم له، فإن الضـمائر ليست من صيغ العموم. ومنهـا: أنه وإن كـان اللفظ عامـــاً، فإنه خصه بالقيـــاس المـــذكور، ومنها أنه لم يعتقد أن الأمر للوجـوب، بل حمله على الاسـتحباب، لأنه المـــتيقن، أو على الرجحـــان دفعـــاً للاشـــتراك والمجاز. ومنها: أنه حمله على الـتراخي، ولم يحمله على الفور، ومنها : أنه صان جناب الـرب أن يسـجد لغـيره، ورأى أنه لا يليق به السـجود لسـواه، فبالله تأمل هذه التأويلات، التي يذكـرها كثيـر من النـاس،